جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

– شعبة التاريخ –

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال عهد الدايات

1082 - 1246 هـ/1671 - 1830 م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبين:

محمد مولاي لخضر

رضوان طرباقو

إشراف الأستاذة:

سعاد آل سيد الشيخ

اللجنة المناقشة:

أ.د/صالح بوساليم	جامعة غرداية	رئيسا .
أ/سعاد آل سيد الشيخ	جامعة غرداية	مشرفة ومقررة.
د/موسى تريعة	جامعة غرداية	عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي :

1438–1439 هـ / 2017–2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل البركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، له الشكر أولا و آخرا على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل وكتابة هذه الكلمات.

و نبحث عن أسمى العبارات، وأحسن الكلمات، لنعبر عن شكرنا الكبير و امتناننا العظيم لاستاذتنا المشرفة آل سيد الشيخ سعاد، فقد كانت لنا المرشدة والمعينة،و المصباح المنير، في كل الاشكالات والصعوبات، وصبرها ومجهوداتها وعلى تصويباتها من أجل إنجاح هذا العمل، فجزاها الله عنا أحسن الجزاء و جعل كل حرف علمتنا إياه في ميزان حسناتها.

نتوجه كذلك بالشكر و الثناء للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع و نرجوا أن نكون في مستوى هذا القبول، فالشكر خاص لهم و لكل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة غرداية.

دون أن ننسى كل الذين امدونا بيد العون لانجاز هذا العمل و نخص بالذكر : الأستاذ جبريط موسى.

و الشكر عام لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و أخيرا نقول **الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.**

مولاي لخضر محمد.....طرباقو رضوان

إهداء...

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة جهدي

إلي من أهدتني فؤادها شوقا كلما سافرت لطلب العلم فكانت لي خيرا منبرا بنور دعواتها التي رافقتني طوال حياتي ، هي من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم

* الجنة تحت أقدام الأمهات*

إليك أمي يا نور حياتي أطال الله عمرك

إلى مصدر فخري واعتزازي ومنبع ثقتي بنفسي ،

إلى من رواني من كأس أخلاقه لن ضمان بعده أبدا

إليك يا أبي العزيز أطال الله في عمرك وجعلك سندا لي وفخرا لي في الحياة

إلي من نقشت أسماءهم في ذاكرتي لن يمحوها الزمن رضوان زميلي في البحث

إلى من ترك لي أثراً طيبا في حياتي ومشواري الدراسي

(موسى- السعيد - الطيب)

إلى كل الأساتذة الذين بذلوا الجهد لتعليمي

الإهـــــداء

وسعهم قلبي
ورقني

عفوا إلى من
ذاكرتي سهوا .

إلى كل من
ولم تسعهم

أقول عفوا ثم
سقط من

الحمد لله فالق الحب والنوى، جاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما وأبقاهما ذخرا وسندا لي في الحياة وتشجيعهما طيلة مشواري الدراسي وتأكيدهما على مواصلة درب العلم

إلى كل أفراد العائلة من صغيرهم إلى كبيرهم.

إلى كل عائلة طرباقو أينما وجدوا وحلوا.

إلى كل سندا ودعما في إنجاز مذكرتي وإخراجها إلى الميدان العلمي والمعرفي وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة – سعاد آل سيد الشيخ وكل من تعب في تحريرها.

وإلى كل الرفقاء كل باسمه ومكانه

وإلى كل من رفع يديه ودعى لي عسى أن يكون علما نافعا وصدقة جارية.

قائمة المختصرات الواردة في البحث

العربية	الرمز
ج	جزء
د . ت . ن	دون تاريخ نشر
س	سنة
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
ص	صفحة
ص .ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
ع	عدد
م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
م. ت. غ	المجلة التارخية المغربية
م	ميلادي
م.ن	منشورات
هـ	هجري

مقدمة

مقدمة :

استمر الحكم العثماني في الجزائر من سنة 1519 م إلى غاية سنة 1830 م وعرفت هذه الفترة تطورات هامة من ناحية نظام الحكم، حيث تعاقبت خلاله عدة أنظمة سياسية عبر مراحل مختلفة ومتباينة في فترات انتقالية نتيجة لأسباب وعوامل معينة مرتبطة بالظروف التي مرت بها الجزائر وكذا التطورات التي عرفها البحر الأبيض المتوسط وامتازت الجزائر بموقع جغرافي هام بين دول المغرب العربي وبتنوع في امكنياتها الاقتصادية سواء الطبيعية أو الزراعية، أو الصناعية، مما ساهم في بروزها كقوة اقتصادية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وبين مختلف الدول مما أدى إلى ربط علاقات هامة خاصة مع الضفة الشمالية للمتوسط. وخاصة في مرحلة الدايات، الذي هو موضوع دراستنا، إذ أن لكل مرحلة خصائص تميزها، إلا أن مرحلة الدايات استقر فيها الحكم وعرفت فيها الجزائر نوعاً من الاستقلال الذاتي عن السلطة العثمانية، كما حظي الاقتصاد باهتمام واسع من طرف الحكام طيلة الوجود العثماني بالجزائر.

ومن هنا جاء موضوع الدراسة كالآتي: الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال عهد الدايات (1082هـ – 1246 هـ/1671 م– 1830 م).

الإشكالية الرئيسية:

بما اتسمت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال عهد الدايات؟ وما هي أهم خصوصياته وانعكاساته ؟

الإشكاليات الفرعية :

ما هي أهم التغيرات السياسية خلال عهد الدايات وما علاقتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ؟ وبنوع من التخصيص:

كيف كان الوضع الزراعي والصناعي والتجاري في الجزائر؟

وما هي مميزاته وخصائصه ؟

هل كانت للجزائر علاقات تجارية فعلية قائمة مع بعض الدول الخارجية ؟ وما انعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ؟ وكيف أثرت على الحركة التجارية الجزائرية ؟

دوافع اختيار الموضوع:

ما دفعنا إلى اختيار هذا البحث وخاصة في هذه الحقبة إذ أنها تمثل قاعدة أساسية في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وما حفزنا أكثر هو:

- محاولة الاطلاع على الأحوال التي كانت تمر بها الجزائر خلال الفترة الذكورة.
- فهم المراحل التاريخية التي مرت بها الايالة طيلة فترة الحكم العثماني.
- إعطاء صورة ولو بسيطة عن الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية أثناء حكم الدايات.

حدود الدراسة :

الإطار المكاني : شملت الدراسة الدولة الجزائرية أثناء الحكم العثماني، كما كانت إشارة إلى الريف والمدينة.

الإطار الزماني:يشمل حيز الدراسة عهد حكم الدايات التي تمثل أبرز مرحلة.

المنهج المتبع في الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة التاريخية على المنهج التاريخي الوصفي، وذلك بالتطرق إلى التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائرية في الفترة المدروسة مع الاستفادة من المنهج التحليلي للنتائج المتوصل إليها .

الخطة المعتمدة في الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إبراز الحالة الاقتصادية للجزائر العثمانية خلال عهد الدايات، حيث قسمنا البحث إلى: مقدمة، ثم فصل تمهيدي، وثلاث فصول وذيلتها بخاتمة، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق والفهارس.

وجاء الفصل التمهيدي بعنوان: الجزائر خلال عهد الدايات وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث فتناولنا في المبحث الأول مميزات فترة الدايات سياسياً وفي المبحث الثاني الأوضاع الاجتماعية للجزائر خلال نفس الفترة، أما المبحث الثالث يشير إلى الحياة الاقتصادية في ذات الفترة.

وجاء الفصل الأول بعنوان الزراعة في الجزائر العثمانية وفي المبحث الأول ملكية الأرض في الجزائر، والثاني المحاصيل الزراعية وتنوعها، أما الثالث فرض الضرائب الزراعية.

والفصل الثاني كان تحت عنوان نشاط المجتمع الجزائري في المجال الصناعي، حيث جزء إلى أربعة مباحث، وكانت الاشارة في المبحث الأول إلى أهم الصناعات والحرف، وفي الثاني وراثية الحرف، أما السلطة الحاكمة الثالث، المستحقة على جماعات الحرفية.

وكان الفصل الثالث بعنوان دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى خمسة مباحث: فكان الأول تحت عنوان التجارة الداخلية والثاني الذي يشير إلى التجارة الخارجية، أما الثالث تطرق إلى العملة في ذات الفترة، والرابع إلى الأسواق وأهميتها، أما الخامس فيبرز وضعية الخزينة الجزائرية.

الدراسات السابقة :

اهتم عدد من الباحثين والمؤرخين بدراسة الموضوع الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال عهد الدايات ولعل من أبرزها:

- فلة قشاعي موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771 – 1837م، وقد ساعدتنا على التعرف على أنواع الضرائب في العهد العثماني.

– فهيمة رزقي، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا " قسنطينة " دراسة أثرية فنية، وتعرفنا من خلالها على النظام المالي والسكة في الجزائر.

دراسة لأهم المصادر والمراجع :

اعتمدنا في دراستنا على:

– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة: إذ استفدنا منه في أنواع المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية، وأهم الصناعات، والمواد الأولية للصناعة.

– عزيز سامح الترـ الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، احتوى على معلومات في الجانب الاقتصادي والسياسي والاداري.

– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 – 1830 م. والذي يعتبر أهم مرجع متخصص في الحياة الاقتصادية والذي قدم معلومات هامة عن النظام المالي والتجاري في الأسواق والموازين والمبادلات بصفة مفصلة كما أن له عدة دراسات تخص الموضوع.

– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية بالشرق الجزائري والذي تطرق فيه إلى أهم العلاقات التجارية وخاصة الخارجية منها.

– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 م وهي بمثابة مقاربة اجتماعية واقتصادية تطرقت فيها إلى أهم الحرف والقوانين السائدة في تلك الفترة.

أما المصادر والمراجع باللغة الفرنسية فنجد :

- Albert Devoulx ;Tachrifat receil de notes historiques surl'administration de l'ancienne règence d'Alger ; imprimerie du gouvernement ; Alger ; 1853.
- Jean – Michel ; venture De Paradis ; Alger au XVΠe siècle (1788 – 1790) mèmoire ; notes et observation d'un diplomate – espion ; prèsetation et par Abderahmane Rebahi ;èditions grand livres .

- Andrè Raymond ; les grande villes arabes a l'èpoque ottomane ; Paris ; 1985.

- **صعوبات الدراسة:**

في عملية البحث اعترضتنا بعض الصعوبات التي لا تخلو أي دراسة منها، ونذكر بعضها:

– تضارب المعلومات ووجودها بشكل عام في المصادر، مما يشكل صعوبة في تحديد النتيجة

– سعة الموضوع وتشعبه حيث كان من الممكن معالجة جزئية مخصصة في الجانب الاقتصادي كالأسواق، الضرائب، العمولات، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية.

الفصل التمهيدي: الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات.

المبحث الأول: مميزات عهد الدايات سياسياً.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية للجزائر خلال عهد حكم الدايات.

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية في عهد حكم الدايات.

المبحث الأول: مميزات عهد الدايات سياسياً وإدارياً.

اتصف نظام الحكم الذي عرفته الجزائر أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة أولها عهد حكم الباي لرباي (باي البايات) 1518 – 1588 التي ابتدأت باستقرار الحكم الشرعي بفضل جهود الأخوين عروج وخير الدين بربروس وانتهت بتنحية علج علي من مقاليد السلطة، وثانيها عهد حكم الباشوات 1588 – 1659، الدين حددت مدة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات، وثالثها عهد حكم الأغوات القصيرة (1659 – 1671) والتي عرفت فيها الجزائر إضطرابا في نظام الحكم وفوضى في شؤون الإدارة، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي عهد حكم الدايات الطويلة التي استمرت بدون انقطاع من (1971- 1830) وعرفت فيها الجزائر المقومات السياسة وتمتعت بالإستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية.

المطلب الأول: عهد الدايات سياسياً.

شهدت الجزائر في عهد حكم الأغوات عدة إضرابات داخلية، إذ تمتد هذه العهد من (1659 – 1671م)[1]، واعتلى منصب الأغا أربعة أغوات تم اغتيالهم نتيجة عجزهم دفع روات الجنود، ولأسباب سياسية أخرى، كعدم توفيرهم للاستقلال الداخلي، وكذا فشلهم في التصدي لقوة الرياس[2].

ومن هذا المنطلق ظهرت مرحلة الدايات وتعتبر آخر مرحلة لنظام الحكم العثماني بالجزائر، وتمتد من (1671 – 1830) والذين كانوا ينتخبون في البداية من طائفة رياس البحر (1671- 1689م) ثم من الانكشارية وذلك باقتراح الديوان الذي هو بمثابة البرلمان في وقتنا الحالي، وهذا ما أعطى للآيالة الزائرية نظاماً حكوميا شبيه بنظام الحكم الجمهوري الحديث، يمارس فيه الداي سلطة مطلقة.

---

[1] محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م/19م إلى 1830م/1245هـ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص52.

[2] ناصر الدين سعيداني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1799-1830م، طبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص24.

في مجال حفظ الضرائب وحفظ الأمن الداخلي[1]، وتميز عهد الدايات بفترتين هما:

1- (1671- 1710): كان الباب العالي له سلطة تعيين باسم الباشا ممثلاً يقوم بمراقبة الداي في مباشرة مهامه السياسية وبالتالي يمكن القول أن الجزائر أصبحت دولة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية، وهذا راجع لكون الداي أصبح ينتخب من طرف مجلس الديوان الكبير فهو في وقتنا الحالي بمثابة البرلمان، كما ؟أصبح السلطان العثماني ليس له صلاحيات في تعيين داي الجزائر، كما أن الجيش الانكشاري لم تعد له سلطة التدخل في شؤون السياسة مما أدى إلى الاستقرار في حكم الدايات، وهذا بفضل الداي الحاج محمد التركي (1671-1682)[2].

2- عهد الحكم الفردي(1811- 1830) تمكنت سلطة الدايات من الاستقلال عن الباب العالي إذ أصبح الداي ينتخب داخل الجزائر ولا نفوذ للسلطة عليه، وفي عام1711 كانت رغبت السلطان العثماني في تعيين حاكم على الجزائر، فقام الداي علي شاوش بتعيين نفسه بعد طرده للباشا الذي جاء من اسطنبول، وأصبح بذلك يعرف بالباشا الداي. هذا ما جعل الدولة العثمانية تحتفظ لنفسها بسلطات داخل الجزائر كدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة، وتعيين الباشا من طرف الباب العالي جعل الدايات يشعرون بمظايقات في السلطة لذا سعت هذه الأخيرة القضاء على هذا النظام، وبهذا استقل عن سلطة الباب العالي حيث رفض الدايات تدخله في حل بعض المشاكل الداخلية، إذ رفض الداي عبدي باشا (1724-1733) وساطت الدولة العثمانية من أجل عقد الصلح بين الجزائر واسبانيا عام 1725-1726).

---

[1] فهيمة رزقي، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا – قسنطينة – دراسة أثرية فنية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010، 2011، ص25.

[2] رابح كنتور، أوقاف البليدة وفحصها ووطن يسر بين 1671، 1900 من خلال وثائق المحاكم الشرعية، رسالة دكتوراه (مخطوط)، جامعة الجزائر، 2012-2013م، ص ص 74، 75.

3- ونتيجة للاغتيالات التي عرفها عهد حكم الدايات ظهرت الفوضى والاضرابات في الجزائر، واغتنمت الدولة العثمانية كل هذا من أجل أن تعيد هيبتها من خلال التدخل في شؤون البلاد ومن بين الدايات الذين تم اغتيالهم نذكرهم كالتالي:

الداي باب حسن، الحاج شعبان، دالي إبراهيم...[1].

المطلب الثاني: عهد الدايات إدارياً.

شهد نظام الحكم في الجزائر عدة تغيرات فمن البيلرباكية إلى الباشوية فالأغاوية وفي نهايتها الدایاوية التي انطلقت من 1671م، وانطلقت فعليا بعد أن تم رفض الباشا الذي بعث به السلطان العثماني إلى الجزائر في عهد علي داي سنة 1710م، وقامت الدولة العثمانية بإعطاء لقب الباشا للداي مع إرسال اليطغان والقفطان للدلالة على شرعية حكم الدايات وأصبح الديات يحملون لقب الداي والباشا في نفس الوقت[2].

وتميزت الفترة الأولى من حكم البلرباي الممتد من 1518-1588م بوضع الأسس الأولى لخصوصيات هذا الإقليم وبسط نفوذه وسلطته على المناطق الداخلية من الجزائر إلى واحات توقرت وورقلة[3]، واستقرار الحكم العثماني، وبدأت بفضل جهود الأخوين عروج وخيرالدين وانتهت بتنحية علج علي من مقاليد السلطة، وهذا راجع إلى تطور نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني نتيجة الأوضاع الدولية والمحلية التي مرت بها الدولة الجزائرية، فازدهر نشاط الغزو البحري(القرصنة)، وتكاثر الغنائم مكن البايلربيات أن يدعموا حكمهم ويتدخلوا في

---

[1] رابح كتنور، المرجع السابق، ص ص 75-77.

[2] Laugier De Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Henri du sauzet M.DCC.XXV,P52-53.

[3] Henri-Delmas de Grammont, histoire d'Alger sous la domination turqe 1515-1830, Edition bouchene, 2002, p82.

شؤون الأقطار المجاورة، وهذا النفوذ المتزايد لحكام الجزائر الذين هم رياس البحر أكثر من كونهم رجال حكم هو ما دفع الدولة العثمانية إلى تعويضهم بالباشوات[1].

وتبدأ مرحلة جديدة من سنة 1588 م فأصبحت الدولة العثمانية ترسل الباشوات يحكمون لمدة ثلاث سنوات(pachas triennaux) لاسيما بعد أن خف التحرش الاسباني العثمانيفي حوض البحر الأبيض المتوسط، وركن السعديون(المغرب الأقصى) إلى الصلح والمهادنة، وكنتيجة أخرى لعجز الباشوات في تسيير نظام الحكم وارتباطهم بالتنفيذ أكثر من محاولة التطوير فعمل هؤلاء الباشوات على استنزاف خيرات البلاد والاستحواذ على جزء من عوائد الجهاد البحري لصالحهم الخاص[2]، مثل ما فعل علي باشا(1637-1639) الذي اخذ الضرائب التي جمعها وتوجه بها نحو القسطنطنية، فكان هذا العامل سببا في تدهور الأوضاع في المنطقة التي يحكمونها. لذا في سنة 1659 م قرر رؤساء الجند نزع السلطة من يد الباشوات وإعطائها لديوان فظهر نظام حكم سمي بالآغوات من(1659-1671) وتحولت الجزائر إلى نظام عسكري وبفعل بالإضطرابات التي سادت هي الأخرى بالمنطقة، لانعدام التسيير الحسن للبلاد من طرف أولئك الآغاوات، بحيث كانت نهاية أغلبهم هي القتل لتمسكهم بهذا المنصب فاستدعى تغيير آخر استقر فيه رأي أعضاء الديوان على نوع جديد من الحكم بعد 1671 م ويعتمد على مبدأ الاختيار وبذلك أصبح حكم الايالة الجزائرية شبيه بنظام عسكري يترأسه حاكم منتخب يسمى"الداي" الذي له مطلق الصلاحية في التصرف في شؤون الايالة انطلاقا من سنة 1710م الذي منح فيها لقب "الداي باشا" كأعلى منصب في الحكم ولا يحد من نفوذه إلا الديوان الذي يتكون من كبار الموظفين والقادة العسكريين لتقديم المشورو والنصح للداي، وامتد هذا النظام إلى

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، العهد العثماني ضمن الجزائر في التاريخ، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج4، ص14.

[2] Ernest watbled, « Paches – pachas deys » , in R.A, A 17, N° 99, mai 1873, p438.

غاية 1830م، وعرفت فيه الجزائر المقومات السياسية وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية، رغم بقائها محافظة على الراية العثمانية ولو صوريا كما تميزت بخصوصياتها الحاكمة.

وفي هذا السياق كانت الإدارة العثمانية في بدايتها في الجزائر قد اقتصرت على المناطق الشمالية من الجزائر، ولكن بتعاقب الحكام عليها تم توسيعها نحو الجنوب، حيث تغلغل النفوذ العثماني عن طريق إبرام الاتفاقيات مع ذوي النفوذ والسلطة من أعيان ومرابطين وشيوخ زوايا وإقامة الحاميات العثمانية، مثل بسكرة على حافة الصحراء وأهم حملة نجدها في عهد صالح رايس الذي أرسل سنة 1552 م حملة عسكرية نحو الجنوب إلى واحات ورقلة وتوقرت، وفي دواخل الصحراء الكبرى، فأدخلها إلى طاعته بعد فرض غرامة مالية عليهما، وعاود منها محملا بالغنائم قدرت بـ 15 ألف حمل محمل بالذهب وأكثر من 5 آلاف أسير من العبيد، وامتد توسعها إلى غاية واحات ميزاب الموغلة في الصحراء[1].

ولما كان من طبيعة الحكم العثماني عدم تركيزه على الإدارة المباشرة، فخارج المدن اعتمد على محالفات القبائل التي تعرف باسم الزمالة أو المخزن، وتقوم هذه القبائل بجمع الضرائب من القبائل الأخرى مقابل إعفائها منها، لذلك لم يكن لزاما على الإدارة المحلية أن تجند عددا كبيرا من الجند لسيطر على هذه المنطقة في أواخر حكمها.

كما قسمت الجزائر إلى ثلاث بيالك كبرى هي: بايلك الشرق بقسنطينة وأكبرها مساحة ويليها بايلك الغرب الذي عرف عدة عواصم له فكانت مازونة ومعسكر ثم وهران بعد إفتكاكها النهائي من يد الاسبان سنة 1792م[2]، واستكمال وحدة التراب الجزائري، أما البايلك الثالث فهو بايلك التيطري وكان أصغرهم وعاصمته المدية، ويعين على رأس كل بايلك رئيس برتبة باي،

[1] عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود على عمر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1989م، ص185.

[2] ناصر الدين سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 20.

ومان هؤلاء البكوات مطالبين بدفع مبالغ مالية سنوية إلى الداي، على أن يكون جمع الضرائب على مسؤوليتهم في البايلك، والبايالك بدورها مقسمة إلى قيادات وأوطان وقبائل وعشائر.

كما أن الإدارة المحلية حافظت على نمطها الموروث وهذا بسبب عدم تدخل الإدارة المركزية في إحداث أي تغيير في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي العشائري البعيد عن المدن هو السائد في الجزائر، وارتبطت العلاقة بين الريف والسلطة المركزية من خلال صورة جمع الضرائب التي تتم في أوقات محددة من السنة كدليل على ولاء المناطق لهذه السلطة وتخوفها منها، فهذه نظرة الدولة العثمانية في عملية تسييرها للمنطقة إلى تحصيل الأموال دون العمل على تطوير الحياة العامة للسكان، لذا فالعامل السياسي له دور في تفعيل الحياة الاقتصادية التي أصبحت أسيرة لتنظيمات جبائية وإدارية ذات خصوصيات.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية للجزائر خلال عهد الدايات:

تأثرت الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بعدة عوامل، نذكر منها:

العامل الطبيعي كالزلازل، الجفاف، الجراد، من حين لآخر،

العامل السياسي: كنشوب عدة ثورات، وكذا الوضع الصحي المزري والمتمثل في انتشار الأوبئة والأمراض،وهذا ما جعل الوضع الاجتماعي لا يعرف الاستقرار، خاصة من خلال النمو الديمغرافي بعد هلاك الآلاف، وما يثير الانتباه هو اختلاف الأقاويل المتعلقة بالاحصاء سكان الأيالة في أواخر العهد العثماني، إذ نجد من يقدر العدد بملونين نسمة[1]، وهناك من قام بتضخيم العدد، مثل حمدان بن عثمان خوجة الذي قدره بعشرة ملايين نسمة[2]، ويبدو في هذه الآونة أن عدد

[1] عبد الرحمان نواصر، مسألة الديوان الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير، الجزائر، 2010-2011، ص24.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والوزيع، الجزائر 1982، ص44.

سكان الجزائر قد انخفض بسبب انتشار مرض الطاعون الجارف الذي عم بلاد المغرب الاسلامي سنة 184هـ/1673م، واجتاح بلاد أوروبا أيضاً[1].

وتعيش غالبية السكان في الأرياف بينما المدن لا يعيش فيها سوى أقلية لا تتجاوز خمسة بالمئة، وتختلف هذه الكثافة من منطقة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال نجد في مدينة الجزائر في الربع الأول من القرن الثامن عشر لا تتعدى مئة ألف نسمة، بعد هذا بدأ عدد السكان يتناقص لانقطاع هجرة الأندلسيون وتناقص عدد الأسرى، وكذا نشوب الأمراض والمجاعات وحدوث الكوارث الطبيعية، وهذا ما جعلهم مع نهاية ق 18 يقدرون50 ألف نسمة[2].

- انقسم السكان إلى قسمين هما:
- سكان المدن الذين يتكونون من مجموعات طائفية حرفية، وسكان الأرياف المتعاملين مع السلطة كعشائر المخزن الذين امتنعوا عن سلطة البايلك، ويتواجدون في المناطق الجبلية والمعزولة[3].

- **سكان المدن:**

- **الأتراك العثمانيون:**

كان الأتراك يمتهنون الجندية ويستطعون الوصول إلى أعلى المناصب ويحق لهم الحصول على مرتبات كل شهر، وكان لهم دور هام في الحياة السياسية والعسكرية[4]، تشكل طائفة منعزلة عن المجتمع الجزائري، ولها لغتها التركية ومذهبها الحنفي ولها امتيازاتها الخاصة، وتتكون من انكشارية والبقية منهم يمارسون أعمال أخرى، وينتشرون على الحصون وحاميات المدن، وقد ضلت هذه الأقلية ضئيلة العدد، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: حالة العزوبية التي كان عليها معظم أفراد

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر دار الثقافة، بيروت لبنان، طبعة جديدة ومنقحة، 1980، ج3، ص 189.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصر، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص133.

[3] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص25.

[4] ج. أو، هابنسترايت، رحلته إلى الجزائر وتونس وطرابلس، 1145هـ/1732م، ترجمة وتقديم ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، تونس، ص ص 30، 31.

الجيش الانكشاري واعتباريهم بالنسبة للكراغلة عنصراً هجيناً، وكذا موت الكثير بسبب الأوبئة والأمراض، لذلك كان يحرص الدايات على جلب هذه المجموعات من الأناضول وبقيت هذه الأقلية معزولة لأسباب عديدة منها: المحافظة على الحكم، المحافظة على امتيازاتها وشعورهم بالتميز والتفوق على بقية العناصر الأخرى، وهذا ما جعل الكثير منهم يفضل العزوبية، خاصة الموظفين الكبار، بما فيها بعض الدايات، وبالتالي فهذه الأقلية في أسلوب الحياة والمعيشة ظلت بعيدة رغم المدة الطويلة التي قضاها الأتراك في الجزائر، وبالتالي فإن تواجدهم كان تواجد إداريا عسكريا فقط[1].

- **الكراغلة:**

يضطر الرجال الأتراك إلى الزواج بالمسحيات أو مع نساء البلاد أي الجزائريات، وهؤلاء منحذرون من آباب أتراك، وأمهات جزائريات يحملون اسم الكراغلة ولا يستطعون احتلال مراتب كبيرة[2]، تكونت هذه الفئة نتيجة زواج أفراد من الجيش التركي بنساء جزائريات وظهرت لأول مرة في المدن التي تمركزت بها الحاميات التركية وهي: الجزائر، معسكر، تلمسان، مستغانم، قلعة بني راشد، مازونة، والمدية ... ويعود أول ظهور رسمي للكراغلة 1596م[3]، وكان عددهم أكثر من عدد الأتراك إذ وصل في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي إلى ستة آلاف نسمة كما نجدهم في بعض الأحيان يكونون أغلبية سكان المدينة، ولكن رغم وجود اشتراك بين الكراغلة والأتراك من حيث الأصل إلا أنهم أبعدوا عن المهام الكبرى من تكون حلف بينهم وبين الأهالي يهدد اميازاتهم ونجد بعض الكراغة احتلوا مناصب مهمة مثل الكرغي "محمد الدباح "(1745- 1754م)، في بايليك التيطري، وأحمد باي بقسنطينة (1826 -1837م)[4].

---

[1] عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص26.

[2] ج. أو، هابنسترايت، المصدر السابق، ص29.

[3] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700- 1830م، (مقاربة اجتماعية – اقتصادية)، رسالة دكتوراه، الجزء الأول، الجزائر، 2000-2001م، ص15.

[4] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص ص 26،27.

- **جماعة الحضر:**

وهم السكان الأوائل للمدينة ويشتغلون كعمال وتجار، وفرضة عليهم عدة قوانين من الأتراك تحدد العلاقة بينهم[1]، تتكون من العائلات الحضرية الأصلية بلبلاد، وهذه الفئة متكونة من العرب والأمازيغ ومهاجري الأندلس الذينوه كان لهم دور في انتعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المدن الجزائر، فهم كانوا أكثر ثقافتاً وازدهار ونشاط عن باقي الجماعات الحضرية الأخر، وما لوحظ على هذه الطبقة أنها لم تطمح للارتقاء إلى منصب القضاء والكتابة والافتاء[2].

- **جماعة البرانية:**

تتألف من العرب والأمازيغ الذين يتوافذون على المدينة للعمل ولا يقيمون فيها بشكل دائم وكان هذه الجماعة تشكل اليد العاملة الأساسية في المدن الجزائرية، وكانوا يأتون إلى المدن ظناً منهم امكانية العودة ؟ على مواطنهم الأصلية وهذا ما يفسر عدم اندماجهم في التركيبات السكانية الأخرى مما سمح لهم باحتفاظ على عاداتهم وتقاليدهم وقد احتضنت مدينة قسنطينة الذين مارسوا فيها حرفاً مختلفة مثل النساجون، الحدادون، الصفارجية، والسراجون ...[3].

---

[1] ج. أو، هابنسرايت، المصدر السابق، ص 32.

[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص 27.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 98، 99.

- **جماعة بني ميزاب:**

جاءت من قرى واد بني ميزاب، ورقلة، القرارة، بريان[1] وكانت تحضى هي الأخرى بثقة الحكام العثمانيين، وهذا بفضل ولاء أفرادها وإخلاصهم، كما كانوا يتمتعون بعدة امتيازات خاصة في مجال التجارة، وهده الفئة احترفت عدة حرف كتسييرها للحمامات، الجزارة، وكذا انشغالهم في طواحن الحبوب، وكانت لهم الأولوية في عملية تسويق مواشي البايلك، وعرفانا لما قدمه بني ميزاب أثناء دفاعهم عن مدينة الجزائر خلال الحملة الإسبانية عام (1775-1789)، منحهم الداي محمد بن عثمان حق احتكار الحمامات، القصابات والطواحن، وكانوا يتمتعون بهذا الإمتياز في كل المدن الجزائرية، ما عدا مدينة تلمسان وهذا نتيجة لكون هذه المدينة كانت تحت سيطرة الكراغلة[2].

- **جماعة البساكرة:**

يعود أصلهم إلى بلدهم بسكرة يعملون في تنظيف الشوارع والمنازل ويقوم بالحراسة في الليل[3]، كما ينحدرون من مناطق متعددة في الصحراء كمنطقة الزيبان، ووادي ريغ ووادي سوف، تقرت[4]، وكانوا يسهرون على نظافة المدينة وأمنها، فهذه الفئة تقوم بغلق أبوابها كلما حل الليل، وهناك أيضا فرق ليلية تتولى حراسة المحلات التجارية في مدينة الجزائر، كما أنها تتحمل مسؤولية السرقات التي كانت تحصل بالليل، إلا أن معظم أفراد هذه الجماعة كانوا يشتغلون في الميناءفيقومون بشحن وتفريغ السفن من بضاعتها[5].

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص27.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 101، 102.

[3] ج. أو، هابنسترايت، المصدر السابق، ص ص 33، 34.

[4] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص27.

[5] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 103.

- **جماعة القبائل** [1]:

جاءوا من مناطق عديدة كقرى جرجرة، بجاية، وهم معروفون باسم"زواوة" واشتغلوا بأعمال عديدة مثل: اشتغالهم في دكاكين بيع الزيت، وبناء المنازل[2]، وكانوا أيضا يمارسون الفلاحة والتجرة، وهناك أيضا من كان يشتغل في القنصليات الأوروبية، وعند العائلات الثرية، كما هناك البعض منهم من انضم إلى جنود الانكشاريون[3].

- **جماعة الزنوج:**

تم جلبهم من السودان عن طريق القوافل التجارية، وازداد عددهم في أواخر القرن 18 حيث بلغ حوالي 2000 و35 ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها، وأهم الوظائف التي يقومون بها هي:
التنظيف، الغسيل، البناء، الرقص والموسيقى[4].

- **جماعة الجيجلية:**

تذكر غطاس أن أقدم الجيجليون بمدينة الجزائر يعودون إلى أوائل القرن السادس عشر، وهذا راجع للدعم الذي قام به سكان جيجل للإخوة بربروس، فهم بذلك يحضون بالتقدير والاحترام، كما ان، الجيجليون لهم الحق في حمل السلاح وارتداء الملابس الزركشة والمطرزة بخيوط الذهب على النمط التركي، كما يعتبر الجيجليون أقدم الوافدين على الجزائر إذ تمكنت من جمع عدة ثروات كالمخابز[5].

- **جماعة الأغواطيين :**

مارسوا عدة نشاطات في المدن الجزائرية، فكان من وظائفهم حمل البضائع وتنظيف الشوارع، بيع الزيت، وكذا اشتغالهم بالحمامات العمومية[6].

---

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 102.
[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص28..
[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 102.
[4] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص28.
[5] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص22.
[6] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص28.

- **جماعة الدخلاء:**

وتتكون من اليهود والأوروبيون المسيحيين خاصة الأسرى منهم وهذه الفئة متميزة لأسباب دينية وحضارية.

- **اليهود:**

نجدهم بمدينة الجزائر إذ يسدد كل واحد منهم ضريبة تقدر بريالين في كل شهر وهذا ما يعود على الخزينة مقداراً هاماً من المال[1]، وينقسمون إلى قسمين: اليهود الأصليون الذين كان تواجدهم قبل الإسلام، بما فيهم السكان الذين اعتنقوا اليهودية، وكذا يوجد يهود الأندلس"السفرديم" الذين جاءوا مع مسلمي الأندلس، ومن مناطق أوروبية كالفورنة وبدأ استقرارهم بالجزائر منذ منتصف القرن 17، واستمروا حتى القرن 18م وذلك من أجل اشتغالهم بالتجارة ومن هذه العلائلات نجد "بكري وبوشناق"، أما فيما يخص المميزات التي كانت تفرق بين اليهود وبين باقي السكان فنجدهم يلبسون الثوب الأسود[2].

- **الأوروبيون:**

تنقسم الفئة كذلك إلى قسمين: الأحرار أو الطلقاء والأسرى المسيحيون[3]، وتضم هذه هذه المجموعة التجار، القناصل، رجاال الدين والجمعيات التي تقوم بافتداء الأسرى، والملاحظ أن عدد الأسرى في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني قد تناقص فمثلا في القرن 18م بلغ عددهم 10 ألاف أسير، وفي سنة 1816م بلغ عددهم 164 أسير.

وقد اعتبر الأسرى بمثابة المورد الذي يجلب الأموال لخزينة الجزائر، والكثير من هؤلاء أتيحت لهم الفرصة ليشتغلوا في زظائف راقية على غرار الأسرى المسلمون الذين كانوا يعاملون معاملة سيئة أما فيم

---

[1] ج. أو، هابنسترايت، المصدر السابق، ص33.

[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص ص 28، 29.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 141.

يخص القناصل الأوروبية ومبعوثي الدول الأجنبية وممثلي الوكالات التجارية، فهوؤلاء كانوا منعزلين عن السكان، فمنهم من اشتغل بالتجارة من الربح السريع[1].

- **سكان الأرياف:**

يمثل سكان الأرياف نسبة 95 بالمئة من مجموع السكان ويصنفون على حسب علاقتهم ببعضهم البعض أو علاقتهم بالحكم، وبالتالي فإن قبائل المخزن متعاونة مع الحكام، كما نجد سكان الرعية خاضعين، وقبائل متحالفة مع بعضها وقبائل ممتنعة توجد في المناطق الجبلية والنائية كالأوراس، الونشريس والبابور أو توجد بالجنوب.

أما الدور الذي قدمه سكان الأرياف لإقتصاد الجزائري فيشمل في الجانب الفلاحي الرعوي، فالريف كان يقدم منتجات زراعية مقابل مصنوعات محلية، أو مستوردة من الدول الأجنبية[2].

الصحة والسكان:

عرفت الجزائر تدهوراً وتراجعاً كبيراً في الصحة والمعيشة وهذا ما نجم عنه آثار سلبية أثرت على النمو الديموغرافي في أواخر القرن 18م، إذ تناقص عدد السكان، وبالتالي نقص اليد العاملة خاصة منها طائفة الحرفيين، الصناع والمزارعين وتناقص عدد البحارة، وهذا راجع لاانتشار الأمراض وانتقال العدوى، كان من طرف الدول التي تتعامل معها الأيالة كالدول الأوروبية، بلاد السودان، المشرق العربي، ومن بين هذه الأمراض نجد: الكوليرا، التيتانوس، الجذري، الطاعون والسل وهذه العدوى كانت تنتقل عن طريق البحارة، التجار، الطلبة والحجاج[3]، وقد ذكر الزياني في هذا الشأن قائلاً: " وكان عاما في العمائر التي بينها (تلمسان) وبين الجزائر، فما نزلنا منزلنا إلا وجدنا أهله يدفنون موتاهم[4]، ومن العوامل التي ساهمت في انتشار هذه الأمراض نجد المستنقعات بالسهو الساحلية، وانعدام ثقافة

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص30.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص48.

[3] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص30.

[4] مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الجزائر، 1979م، ص40.

النوعية الصحية أثناء وجود وباء أو مرض، ومن بين العوامل أيضا نجد عدم وجود الأدوية الكافية لمواجهة هذه الأمراض، ومن أخطر الأمراض التي تعرض إليها سكان الجزائر نجد مرض الطاعون ففي عام 1786- 1787م أدى الطاعون إلى انخفاض السكان إذ قدر حوالي 50 ألف نسمة، ومات ثلث سكان مدينة عنابة، كما أدى الطاعون إلى موت الأسرى، وكذلك نجد وباء 1970 م، ووباء 1792 م والذي استمر إلى غاية 1804 م، وأيضا نجد وباء عامي 1817-1818 م والذي هلك 14 ألف شخص من سكان الجزائر، واستمر هذا الوباء في الظهور من حين لآخرحتى عام 1822 م كآخر وباء للحقبة العثمانية أما بالنسبة لموقف الحكام جراء هذه الأوبئة والأمراض فنجد تقصيرا منهم ويعود ذلك إلى عدم وجود سياسة واضحة لمواجهة مثل هذه الحالات المرضية، وفي بعض الأحيان يفرون منهم مع عائلاتهم إلى مناطق بعيدة عن السكان، ولا يرجعون إلا بعد اختفاء الوباء ومثالنا على ذلك ما فعله باي وهران "عثمان باي" في عام 1794 م لكن هذا لا ينفي وجود بعض الحكام الذين وقفوا الند للند لمواجهة مثل هذه الأوبئة مثل باي قسنطينة "صالح باي" سنة 1787م الذي فرض حزام صحي حول عنابة لمنع انتقال العدوى إلى قسنطينة[1].

وتأثر الوضع الديمغرافي أيضا بالمجاعة، مثل مجاعة 1787-1789 م التي تسبب فيها الجراد، ومجاعة 1749 م، ونجد أيضا مجاعة الربع الأول من القرن 19 م كمجاعة 1800م التي دفعت مصطفى باشا باستيراد القمح وفرض الرقابة عليه[2]، ومجاعة 1807م التي ألحقت الضرر بقسنطينة كثيرا خاصة، وان علي باي لم يقم بالكفاية من أجل التكفل بالسكان وحمايتهم ونجد كذلك مجاعة 1816 م التي تسبب فيها الجراد والجفاف.

ونضيف لسوء الأحوال الصحية حدوث الكوارث الطبيعية وتتمثل خاصة في الزلازل والجفاف والفيضانات وأدت في معظمها إلى هلاك العديد من السكان.

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

[2] صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم، يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص14.

فالزلازل أدت إلى تدمير الكثير من المدن، كما أدت أيضاً إلى خسائر في الأرواح، وأكبر زلزال تعرضت له السواحل الجزارية كان في سنة 1716م الذي دمر مدينة شرشال، بجاية، الجزائر، وأيضاً نجد زلزال وهران في 1790م وهذا الأخير كان من بين أهم العوامل التي ساعدت على استرجاع وهران منيد الاسبان حيث قضى هذا اللزال على نحو 100 شخص، ونجد أيضاً زلزال مدينة عنابة 1810م، وزلزال مدينة الجزائر في 1818م[1] وآخر زلزال وأخطره كان ذلك الزلزال الذي ضرب البليدة عام 1825م، فهذا الزلزال كان بمثابة الفاجعة التي أمت بالسكان ومات فيها عدد كبير من الضحايا[2].

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية قبل عهد الدايات.

إن تطور الحياة السياسية في الجزائر في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الموالي له جعلها تدخل في مرحلة جديدة ساعدت على توفير جملة من العوامل للنهوض بالجانب الاقتصادي ومن بين هذه العوامل نجد:

أ- الاستقرار السياسي بتحول السلطة الفعلية إلى يد الدايات ونهاية فترة الاضطرابات التي عرفتها السلطة المركزية في عهد الأغوات، كل هذا أدى إلى ظهور نظام سياسي أكثر اهماما بالبالواقع الاقتصادي والاجتماعي المجاوب مع سكان الريف كما ساعد هذا الاستقرار في نظام الحكم إلى ظهور عدة دايات أقوياء وأكفاء مثل:

كرد عبدي باشا (1724-1732م) إبراهيم باشا (1732-1745م) ومحمد بكير باشا(1748-1754م) وعلي باشا نقسيس (1754-1766م) ومحمد عثمان باشا (1766-1791) [3]، حيث تولى ما بين 1700-1750م عشرة دايات وما بين 1750 – 1800م أربع دايات[4]، مما أنعش الواقع الاقتصادي ومنه الجان الفلاحي عن طريق تشجيع السكان وربطهم

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص67.

[3] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص108.

[4] Andri Raymond,Grand Villes arabesa l époque OttOmmane, Sindbad,paris 1985, p36.

بالأرض، وهذا بغرض توفير المنجات لتومين الجند الانكشاري وتصدير الفائض منه للحصول على مبالغ مالية.

التغيرات على المستوى الدولي ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دخلت الدول الأوروبية في حقبة جديدة من التطور في الجانب الصناعي والذي عرف بالثورة الصناعية وما نتج عنها من تحولات كابتكار وسائل الإنتاج وتطوير العتاد العسكري الذي أدى إلى ظهور أساطيل عملاقة لا يمكن لأساطيل بلدان المغرب أن تتصدى لها فتراجعت مدخليها الكالية التي كانت تأتي من الجهاد البحري أو كما يسميه بعض المؤرخين نتيجة جتمية لأنها بنت اقتصادها على أساس الجهاد البحري أو كما يسميه بعض كتاب العرب بالقرصنة وفي ظل الظروف عمدت الحكومة العثمانية في الجزائر إلى استعمال عدة سياسات لتغطية عجز خزينتها وتوفير مداخيل مالية منها: مصادرة الأراضي الفلاحية والاحتكارات الفلاحية[1].

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص109.

الفصل الأول: الزراعة في الجزائر العثمانية.

المبحث الأول: ملكية الأرض في الجزائر.

المبحث الثاني: المحاصيل الزراعية وتوزيعها.

المبحث الثالث: فرض الضرائب الزراعية.

الفصل الأول: الزراعة في الجزائر العثمانية .

المبحث الأول: ملكية الأرض في الجزائر .

الحالة التي كانت عليها الزراعة الجزائرية في مرحلة الدايات 1671م قد شهد بها الكثير من الملاحظين فقد علق هايدو HAEDO اثر الذهاب به إلى خارج مدينة الجزائر في إحدى المناسبات بقوله " هناك العدد الذي لا يحصى من الحدائق بساتين الكروم المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون وبالأزهار من كل نوع وبحنفيات الماء الزلال الذي يتدفق في كل الجوانب بكثرة قوية " وكتب شالر SHALER على اثر زيارته لمنطقة في جانب المدينة قائلا " لم تتغير التربة عن خصبها القديم فهي في بعض الأجزاء سوداء وفي أخرى حمراء ولكنها في كل مكان شديدة الامتلاء بالنثرات والملح، أما بالنسبة للإنتاجية فأحسن مثال تحت حكم الأتراك هو المتيجة"[1] كما تعددت الملكيات التي تمثلت في :

أ – ملكية البايلك : هي الأراضي التي تتصرف فيها الدولة وأخذتها عن السكان والقبائل وتوجد أغلبها بدار السلطان ووهران وقسنطينة إذ تقدر في وهران ب 11250 هكتار وفي المناطق الشرقية ب 60000 هكتار [2]، وعرفت هذه الأراضي باسم أراضي العزل وتميزت باتساعها و جودتها [3].

ب – أراضي الموات : هي الأراضي التي تركت دون استغلال وهي غير صالحة للفلاحة وبعيدة عن السكان ومن أحياء ارض موات قريب من العمران تحتاج إلى إذن الإمام أو الحاكم بخلاف البعيدة عن العمران التي يرجع في أمرها إلى المتصرف أو صاحب [4] .

---

[1] ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب، عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007م، ص ص 136، 137.

[2] فهمية رزقي، المرجع السابق، ص ص29- 30.

[3] عمار بن خروف، أراضي الملك في الجزائر العثمانية، رسالة ماجستير، الجزائر ، 1981م، ص 60.

[4] ناصر الدين سعيدوني، العهد العثماني، ص 53، 54.

ج – الملكية الخاصة : ينتشر هذا النوع من الملكيات في المدن وهي شبه إقطاعية وتتمثل في الأراضي التي يستغلها أصحابها مباشرة [1]، كما تنتشر أيضا في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل والأوراس [2]، وتتميز أيضا الملكية الخاصة بكونها تقوم على معاملات البيع والشراء و تقوم على أحكام الوراثة و الهبة والشفاعة [3]، كما تمتاز أيضا بصغر وحدتها فهي بذلك تقع في مناطق التمركز السكاني مما يجعل هذه الملكية بمرور الوقت تظهر في شكل قطع أرضية نتيجة أحكام الوراثة، وفي بعض المرات تتعرض للمصادرة من قبل الحكام وهو ما جعل أصحابها يحولونها إلى أوقاف أهلية من أجل الحفاظ عليها من الحكام و قد استغلها أصحابها أو مباشرة أو عن طريق نظام الخماسة ووجب إخراج عليها ضريبة العشر و الزكاة و هي ضريبة تدفع عن المحاصيل وكذا عن المواشي [4] .

د – أراضي الوقف أو الحُبس: توقف لأغراض خيرية كالحرمين الشريفين والمساجد والمدارس والزوايا والأضرحة والمرافق العامة كالملاجئ والثكنات والعيون [5]، ويشرف على هذه الأخيرة وكيل تحت إشراف الناظر [6]، ويتقاضون أجورهم من مداخيلها ويصرفون من عائداتها على إصلاح ورعاية أماكن العبادة أو الإنفاق على شيوخ وطلبة العلم وهؤلاء كانت تفتخر بهم مدينة قسنطينة، حيث كان يتولى الإشراف على أوقاف قسنطينة عائلات وأفراد ذات نفوذ ومكانة مثل: عائلة ابن الفقون [7].

و ظهرت هذه الأراضي في نوعين هناك وقف خيري و يعود مصروفه إلى المصلحة العامة التي حبست من أجلها، ووقف أهلي أو عائلي أو خاص فيحتفظ فيها المحبس أو من عقبه بحق الانتفاع بها بحيث لا

---

[1] فهمية رزقي، المرجع السابق، ص ص ، 29 – 30 .

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ، 218 .

[3] فلة قشاعي موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771 – 1837 م)، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، (1989 – 1990 م)، ص 101.

[4] نفسه ص ص 101 ، 102.

[5] محفوظ سعيداني، المرجع السابق ، ص 92 .

[6] فلة قشاعي، المرجع السابق ، ص 107 .

[7] أرزقي شويتام، المرجع السابق ، ص 218 .

تصرف على الغرض الذي حبست من اجله إلا بعد انقطاع نسل صاحب الأرض الموقوفة وذلك عملا بإحكام المذهب الحنفي وهذا ما شجع على انتشار هذا النوع من الوقف [1] .

هـ – الملكية المشاعة أو أراضي العرش: هي ملكية تقليدية تتوافق مع طبيعة الحياة المعيشية القبلية و كذا الروابط الاجتماعية [2]، فهي بذلك يشترك فيها كل أفراد القبيلة وكانت تستغل في جماعات من اجل الزراعة والرعي[3]، وكان يعرف هذا النوع من الأراضي في الجهات الشرقية بأراضي العرش وفي الجهات الغربية بأراضي السبقية [4].

المبحث الثاني : المحاصيل الزراعية وتوزيعها

01 – الحبوب :

– القمح: ساعد تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة التربة على توفر كميات وأنواع من المحاصيل الزراعية فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع محددة من المنتوجات الزراعية القمح عرفت السهول خصوبة بحث يعتبر سهل متيجة غني جد بالمنطقة تزرع فيه موسمين سنوياً ويعطي محصولين في سنة واحدة، وترعى به قطعان من المواشي[5]، إذ أن ارتفاع سنابل القمح الشعير يزيد في بعض الأحيان عن قامة الرجل، وفي أثناء الحصاد تهمل السنابل القصيرة، ويترك في الحقول كثير من التين والحبوب ترعاها الماشية فيما بعد ولذلك فإن الحيوانات تكون دائما سمينة والحليب جيدا وكثيرا [6].

إذ أن كميات كبيرة من القمح تنتجها قسنطينة ومتيجة وعنابة ، ومعسكر والمدية ، ولكن اجوده كان ينتج في منطقة تلمسان [7]، وكان القمح الصلب الجزائري يمتاز بنوعية جيدة فهو ينتج كمية كبيرة

---

[1] فلة قشاعي، المرجع السابق، ص، ص 107، 108 .

[2] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 95.

[3] فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 104.

[4] ناصر الدين سعيدوني، العهد العثماني، ص 52، 53.

[5] ج. أو، هابنسرايت، المصدر السابق، ص55.

[6] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص71.

[7] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 219.

من السميد المستعمل للعجين ويصنع منها الرغيف الجاف المعروف بالبشماط الذي كان يقدم للجنود الانكشاريين وتزن الخبزة الواحدة عشرة أوقيات وتباع بواحد صولدي [1]، الحبوب هي من اهم المحاصيل الزراعية وهذا نظرا للكميات الكبيرة التي تصدر منه وتتجاوز اربعون حمولة اي ما يعادل 16000 كمية من الحبوب وأصبح ميناء عنابة وميناء الجزائر يحتلان المرتبة الاولى في تصدير القمح والشعير [2]، والجدير بالذكر ان القمح كان تحت مراقبة محكمة من طرف السلطة بحيث كانت تمنع تصديره الا بواسطة رخصة من الداي وهذا من أجل ضمان مداخيل مالية كبيرة تمكنه من تزويد الخزينة ويتم من خلالها تزويد الجند دون تاخر، كما كان الداي يقوم بتحديد أسعار المنتوجات ومعاقبة المتلاعبين بها [3]، وتوجد طريقة لحفظ الحبوب سنوات متعددة دون أن يلحقها ضرر وذلك بأن يضعوها في مضامير بعيدة عن الهواء والرطوبة ولذلك تجد عندهم قمحا مخزونا منذ أكثر خمس عشرة سنة، ويدعى هذا النوع من القمح "المطمورة"[4]، كما تدخره الحكومة في مخازنها المنتشرة في المنطقة لوقت الشدة والجفاف مثل عهد الداي عمر باشا 1815 م، فقد قل انتاجه مما جعل السكان يحتاجون في الأسواق فقام الأخير باخراجه من المخازن الموجودة في البايلك بمقدار محدد وأمر بتوزيعه على مخابز البلد لطحنه وعجنه مع تحديد وزن كل رغيف وثمن بيعه فكان المحتسب واعوانه يفتقدون الأسعار والأوزان[5].

– الأرز: ينتشر هذا المنتوج على ضفاف المدية وملیانة وكان يزرع في شهر ماي وتجنى ثماره في شهر أوت ويتراوح إنتاج المنطقتين بنحو خمسة أو ستة ألاف قنطار سنويا [6]، وكان ثمن الأرز يبلغ 10 أو

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 115.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات، ص 215.

[3] ناصر الدين سعيدوني، "الخزينة الجزائرية 1800 – 1830 " عن المجلة التاريخية المغربية، عدد 7 – 8، جانفي 1977 ، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس 1976، ص 18.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 74-75.

[5] محفوظ سعيداني، المرجع السابق ، ص 116 .

[6] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1206 – 1282 هـ / 1792 – 1865م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص 99.

12 فرنكا وهو يباع بالكيل [1]، ويذكر فونتير دوبرادي ان كل من مليانة و معسكر تنتجان حوالي ستة ألاف صاع من الأرز في كل سنة، وسعر القنطار منه لا يتجاوز08 فرنكات فرنسية إلا انه في سنوات الجدب يجلب من مصر وبلاد المشرق بصفة عامة لسد حاجيات الجند[2] .

– **الكتان:** يزرع في جهات متعددة، وكان من النوع الجيد، الأمر الذي جعل الديوان يرسل منه إلى القسطنطينية كهدايا، كما لقي الاهتمام عن طريق التصنيع في مجال الأقمشة المستعملة في البلاد [3]، ومن المناطق التي تقوم بإنتاجه مدينة البليدة.

– **التبغ** : يزرع التبغ في عنابة ومدينة الجزائر وكانت تصدر منه بكميات إلى طرابلس و تونس [4] .

– **القرمز:** وهو نوع من النباتات تستخرج منه مادة للصبغ ذو لون احمر و يستعمل في صبغ الطربوش أو الشاشية، وتنتج منه مدينة معسكر كميات كبيرة يتم تصديره نحو المناطق المجاورة بما يقارب 300 أو 400 منها بتونس بحيث يقدر مدخوله بـ 2000 ريال كل سنة إلى جانب إنتاج هذه الأنواع من المحاصيل هناك محاصيل أخرى كالحناء ببسكرة والقطن بنواحي مستغانم [5]، وأيضا يوجد القطن بضواحي مدينة الجزائر[6] .

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق ، ص 117.

[2] : jean – Michel Venture De Paradis . Alger au XVIII ème siècle .(1788 – 1790) mèmoires. Note set observation d'un deplomate – espion . prèsentation et notes par Abderahman Rebhi . èdition Grand Alger livre. P46.

[3] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 117 .

[4] ارزقي شويتام، المرجع السابق ، ص 220.

[5] محفوظ سعيداني، المرجع السابق ، ص 117.

[6] فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 11 .

2 – الخضر والفواكه:

- **الزيتون:** يتركز غرسه بصفة كثيفة في المناطق الجبلية خصوصا الشرقية منها عنابة وتيزي وزو، ضواحي عنابة تم غرس حوالي 30 ألف عود من الزيتون من طرف الأندلسيين مصطفى قردناش الذي لجأ إلى عنابة بعد تعرضه لمضايقات من حاكم تونس علي باي في القرن 17م [1]، ومن المناطق التي تنتج الزيتون أيضا نجد بجاية، جيجل والقل .
- **النخيل:** تميزت المناطق الصحراوية بزراعة أشجار النخيل التي اشتهرت بها مناطق الزيبان وواد ريغ وواد سوف حيث كانت تتوفر على ما لا يقل عن 150000 نخلة تعود في معظمها إلى قبيلة الطرود [2]، وكانت غالبية أشجار النخيل تملكها الأسر الغنية والكبيرة مثلا في بريان، قورارة ، وادي ريغ، الأغواط وهي تنتج كميات كبيرة، وذات أنواع متعددة تصل 24 نوع وكلها تمتاز بجودتها، كما كان يتم الاعتناء بهده الأشجار اشد العناية مثل شجرة دقلة نور يتم تلقيحها في شهر أفريل وقطفها في شهر أكتوبر [3]، واشتهرت متليلي والمنيعة وورقلة بكثرة نخيلها وتمورها، كما اشتهر أهلها بركوب الجمال[4]، وبعمالة توات أنواع من التمر ويمتاز برخصه وأغلب أهلها عيشهم من تجارته وبخارجها مراعي حسنة للإبل والذهب رخيص وكذلك سعر القوت من الزرع والتمر، وهي مجمع القوافل الآتية[5].
- **الكروم:** تمثلت الكروم التي يزرعها المسحيون في حدائقهم ففيها من النوع الجيد والذيذ والأتراك يحولونه إلى زبيب أو يعالجونه بالنار ليستخرج منه مشروباً روحياً ذو طعم طيب يتناولونه كشراب

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 118.

[2] فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 11 .

[3] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 119 .

[4] الحاج ابن الدين الأغواطي، رحلة الأغواطي في شمال افريقيا والسودان والدرعية، ترجمة وتحقيق، أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة، 2011م، ص ص90 – 92.

[5] عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية، 1661- 1663م، تحقيق، سعيد الفاضلي، سليمان القريشي، ط1، 2006م، ، دار السويدي للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، مج1، ص79.

بجانب الشراب العادي المعروف عندهم[1]، في العنب الذي كانت تنتج منه بنواحي الجزائر سبعة أصناف ويستهلك جله مباشرة وقليله يحول إلى زبيب وإلى خل وكان إنتاجه موجها محليا فقط رغم اتساع المساحة المغروسة بالكروم خصوصا بعد دخول الأندلسين حتى إن التربة في الجزائر ملائمة تماما لغراسة الكروم على سفوحها المشمسة، ويعتبر إنتاجه من أجود أنواع الكروم التي تتركز بالخصوص في التلال الشرقية للمدينة حتى وادي الحراش والاعتناء بغراسته بحيث لا يخلو بيتا أو بستانا من هذا النوع.

– **خضر وفواكه متنوعة**: فقد امتازت مدينة الأغواط بكثرة فواكهها ومن بينها التمر والتين والعنب والسفرجل والرمان والاجاز وتعتبر تقرت بلدة الثروة والرخاء فهي تنتج التمر والتين والعنب والرمان والتفاح والمشماش والاجاص وغيرها من الفواكه[2]، وعرفت المدية بثمارها الممتازة بفضل مناخها المعتدل كما أن مدينة مليانة ليس لهم حرف غير تجفيف الفواكه وصناعة نوع من المعجون بعصير العنب واللوز يمكن الاحتفاظ به طوال السنة[3]، كما يصف العياشي مدينة بسكرة، بقوله " ... من أعظم المدن وأهمها لمنافع كثيرة مع توافر أسباب العمراني فقد جمعت بين التلي والصحراء، ذات نخيل كثيرة، وزرع كثيف وزيتون ناعم وكتان جيد وماء جارٍ في نواحيها وأرحاء متعددة تطحن بالماء ومزارع حناء إلى غير ذلك من الفواكه والخضر والبقول وكثرة اللحم والسمن في أسواقها..."[4].

تشهد ضواحي مدينة الجزائر تضاريس جبلية تتخللها أودية رطبة وتتميز بخصوبيتها بها الكثير من الحدائق مثل أشجار العنب والبرتقال واللوز وغيرها من الأشجار المثمرة[5].

أما إنتاج الخضر والفواكه بالمناطق الريفية بتموين الحواضر المجاورة لها، مثل حاضرة الجزائر التي كانت تدخلها يوميا عدة محاصيل من الخضر كالبطيخ والفاصوليا، والباذنجان، والفلفل والبصل ....

---

[1] ج. أو، هابنسرايت، المصدر السابق، ص50.

[2] ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص ص 87 – 99.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص69.

[4] العياشي، المصدر السابق، مج2، ص540.

[5] ج، أو، هابنسرايت، المصدر السابق، ص49.

من الضواحي والبساتين المنتشرة بحي الأبيار وبئر مراد رايس وبئر خادم والحامة بالخصوص، وهي مناطق تتوفر بها مياه الري من العيون الطبيعية وآبار، وتحمل تلك الخضر على ظهور الدواب إلى الحواضر، وتباع في الأسواق التي تقام بقربها مثل باب عزون، والباب الجديد بالعاصمة، أما الخضر أي البقول مثل الحمص، الفول، العدس، وكانت تزرع في فصل الشتاء خارج نطاق الآبار والعيون في التلال والجبال والسهول دات التربة الخشنة والجافة [1].

3 – الثروة الحيوانية :

حظيت الثروة الحيوانية بمكانة كبيرة خلال العهد العثماني، إذ يصف العياشي مدينة واركلا أثناء دخوله مع الحجاج "...أن صادف دخولهم دخول قافلة من أعراب الأرباع قَدِمت بسمن كثير وغنم وإبل وزرع اشترى الناس ما احتاجوا إليه بأرخص ثمن وتنعم الناس في السمن والتمر واللحم ..."[2]،كانت معظم المناطق الداخلية للأيالة الجزائرية ذات طابع رعوي أكثر منه زارعي[3]، وباعتبار الجزائر بلاد زراعية بالدرجة الأولى وبها سهول فسيحة ومراعي شاسعة الأمر الذي جعلها تزخر بعدة أنواع من الحيوانات [4]، ويمتلك سكان الصحراء قطعان من الجمال والبقر والخيل أكثرهم من الغنم والماعز وهم يستعملونها في غذائهم وترحالهم اليومي وحروبهم خاصة الخيول[5].

فكانت الأغنام منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء حيث شاسعة المراعي بين المناطق التلية والجمال التي تعتبر وسيلة النقل الرئيسية في القوافل التجارية البرية وهي قادرة على حمل البضائع الثقيلة وقطع المسافات البعيدة وتحمل المشاق لذلك يعتبر له دور أساسي في تاريخ الصحراء من حيث الثروة الحيوانية[6]، أما الماعز والخيول والبغال فإننا نكاد نجدها في كل

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 119 .

[2] العياشي، المصدر السابق، مج1، ص114.

[3] فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص 31 .

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 218 .

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 75-76.

[6] أوزايد بالحاج، بوسليم صالح، تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، 2017م، ص101.

القبائل، إلا أن هناك من أولى اهتماما بتربية الخيول وكان هناك نوعين من الخيول: الحصان المغربي المسمى "barbe" والحصان العربي الأصيل، كما حافظ الجزائريين على سلالة نقية من الخيول الجيدة وقد امتازت بعض المناطق بتأصيل الخيول مثل قبائل اليعقوبية، وبني إنجاد، وسكان الجنوب الوهراني، وسهول وادي الشلف، ومعظم الخيول الجيدة كان يأتى بها من الجنوب الوهراني وجنوب قسنطينة ،كما امتهن سكان الجزائر حرفة تربية النحل على ضواحي الحواضر وفي الأرياف وبالمناطق الجبلية حيث تصنع بيوت النحل على شكل سلال من الخيزران أو بيوت صغيرة من الطين وعادة توضع خلف البيت مم وفر كميات من العسل ليتم تسويقه في السوق والفائض منه يصدر إلى الخارج فهو أجود الأنواع وله شهرة عظيمة لحد الآن وفيه شفاء للناس، أما فيما يخص المواشي فقد أخدت حيزا كبيرا في الحياة الاقتصادية للفرد الجزائري الذي ارتبطت حياته بها خاصة في المناطق الداخلية بحيث تمثل مورد مال فكان لحمها وصوفها يستهلك محليا ويسوق خارجيا [1]، وكان أهل السهول يحبون الخيل ولا يفكرون إلا في مضاعفة أعدادها وهم يفرقون بين أنواعها ويحفظونها وتستعمل السللات الوضيعة للحصول على البغال وهناك سللات تخصص للحرث لكن أحسن الأنواع فإنها للسباق للحرب ولا تباع إلا نادراً[2]، بعناية فكانت قيمة الصوف المصدرة من ميناء عنابة سنويا وطيلة القرنين 17 و18 ميلادي تقدر حوالي 10.000 و 12.000 وقد بلغت في فترات الرخاء بـ 16.000 وكان يباع القنطار الواحد منها من فئة 130 رطلا ب16 قرشا بالإضافة إلى تصدير 550.000 قنطار من جلد البقر سنويا إلى الدول الأجنبية [3] .

04 – الصيد البحري : تشرف الجزائر على شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم امتهن عليه سكان الجزائر حرفة صيد الأسماك الذي كان يمتاز بطعمه اللذيذ، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة ملوحة

---

[1] سعيداني، المرجع السابق، ص، ص 119-121 .

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 72.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات، المرجع السابق، ص 214 .

مياه البحر المتوسط إلى جانب التيار البحري الأطلسي الذي يجتاز مضيق جبل طارق ويسير محاذيا على الشطوط مم يجعله يسوق الأسماك المختلفة معه إلى السواحل الجزائرية.

وقد توفرت هذه الثروة في كل من، عنابة، سكيكدة، القل، جيجل، دلس، مرسى الحجاج، تنس، وهران [1]، وإلى جانب هذا تتوفر السواحل الشرقية على أجمل أنواع المرجان المعروف في العالم إذ أن هذه المادة يمكن أن تصبح مصدر للصناعة ومورد للثروة، وفي مقابل هذا النشاط الهام لا تتمتع الحكومة الجزائرية سوى عوائد زهيدة [2] .

05 – الثروة الغابية :

ساعدت السلاسل الجبلية والتلية على إيجاد مناطق غابية لا تحتوي على أصناف وأنواع متعددة من الأشجار ذات الاستعمالات المختلفة و لعبت هذه الثروة في العهد العثماني دور كبير نتيجة لاستغلالها في بناء السفن الحربية فكانت تحت نظر وأشراف الدولة، لذا عمدت إلى ضمان موالاة القوى الروحية فيها من شرفاء و مرابطين خصوصا بالمنطقة الشمالية الشرقية منها التي سيطر عليها آل مقران من بجاية إلى كل من محمد بكداش (1707- 1710م) وعلي بوصبع (1710 – 1718) ومحمد بن حسين الخزناجي

(1724 – 1718) عمدوا إلى ربط علاقات مع مرابطي الجهة الشرقية للاستغلال هذه الثروة وضمان ولاء المنطقة لهم وخصوصا جهة القبائل المحاذية للساحل والتي تحتوي على اكبر الغابات ومن أصنافها الصنوبر، الأرز، الفلبين والبلوط بأنواعه، وعمدت القبائل الأمازيغية المستوطنة في هذه المناطق الغابية إلى التعامل مع السلطة الحاكمة بحيث كانت تشتري منها كميات كبيرة من الخشب مقابل مبالغ مالية تدفع لهم، وكذلك الاعتناء بتلك الغابات[3].

---

[1] سعيداني، المرجع السابق، ص 119-121 .

[2] ويليام شالر، مذكرات ويليام شالر، قنصل أمريكا بالجزائر ، (1816 - 1824 م) ، تعريب وتقديم، اسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر ، 1982 م، ص ص 32 - 33 .

[3] محفوظ سعيداني ، المرجع السابق ، ص 123.

إلا أنها تدهورت في النهاية بسبب الاستغلال غير العقلاني الذي اثر في المساحة الغابية كمنطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 م بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة ثم تعرضت لاجتياح البدو ونفس الأوضاع عاشتها المناطق الشرقية التي ظل الانجليز يستغلونها بتزويدهم بالأخشاب من غابات عنابة، القالة، بني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817 م [1].

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثالث : فرض الضرائب الفلاحية .

طبقت على الأراضي الفلاحية ضرائب متنوعة على مدار السنة وفرت مداخيل لخزينة الدولة وتمثلت في:

1/ ضرائب القطاع الريفي :

- **العشور** : العشور أو الأعشار والزكوات مقدرة حسب الشرع وتؤخذ من نتاج الأرض أو الحيوان[1]، ويرجع نظام العشور إلى عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه [2] فهي ضريبة من الضرائب الاعتيادية التي نص عليها الشرف [3] ، كما أنها ضريبة تمس أراضي يأخذ العشر أو الجزء العاشر من الانتاج لدفع مرتبات الجيش، وللاعتناء بالفقراء وتربية الأيتام ودفع أجور القضاة[4]، بمقادير تلك الأعشار في مر تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية والعشور نظريا حسب ما يفهم من صريح لفظه لا يتجاوز أخد البايلك لعشر المحاصيل الزراعية [5]،وهذه الطريقة لم يعد يعمل بها في العهد العثماني حيث تم بموجبه الاستغناء عن هذا التقدير بأسلوب آخر يعتمد على أساس الزويجة [6]، وقد تعمد العثمانيون اعتماد ذلك لسببين:

أ- يتم ضبط جميع مداخيل الدولة وأن تكون هناك أي تجاوزات .

---

[1] محمد الجزائري بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972م، ص 40.

[2] فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص 25.

[3] يوسف أمير، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية1081– 1246هـ/ 1671 م – 1830 م، اطروحة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009 – 2010م، ص 56.

[4] عثمان ابن حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 143.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 31 .

[6] زويجة أو الجابدة : عبارة عن مساحة ارض زراعية يمكن ان يقوم بحرثها ثوران و هي عادة من ثماني إلى عشر، هكتارات، أنظر: سعيدوني، النظام المالي، ص 88.

ب – ولكي لا يكون هناك تجاوز في جمع العشور أي لئلا يجمع الجباة أكثر من اللازم، وقد أصبحت العشور الضريبة المهمة في كل الجزائر وذلك لسببين أحدهما رمزي وآخر اقتصادي[1].

وعلى هذا الأساس يتم تقدير كميات العشور من طرف قائد العشور خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع الذي يقوم بتوفير الكمية اللازمة في مخازن الحواضر أو في المراكز المؤقتة في البوادي لإيداع كميات العشور الهامة [2].

- **الزكاة:** أبقيت السلطة العثمانية على الزكاة الواجب دفعها من طرف الأهالي ضمن نصيبها الشرعي مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة والسبب الرئيسي في ذلك تجنب أي شكل من أشكال الفوضى والاضطراب الاجتماعي، فكانت الحكومة العثمانية تفرض الزكاة على رأس المال أي المواشي والأموال، فالزكاة تعتبر كحق ودين للبايلك على الأفراد بمثابة اقتطاع الزامي سنوي وكان الهدف من ذلك الحد من سلطة الأغنياء كما يستدل من القرآن الكريم "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " أي عدم السماح بترك الثروة في يد فئة قليلة من الناس[3] .
- **الغرامة:** وجبت على المناطق الخارجية عن السلطة البايلك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية كالقبائل الكبرى وشمال قسنطينة فهي تدفعها عوضا عن العشور وهي تدفع نقدا أو عينا[4]، وكانت الغرامة تفرض أيضا على المواشي والصوف والزبدة والعسل والبغال والشمع والخيول والجمال والأبقار والعبيد ... ، وكان الذي يرفض دفعها تتضاعف عليه[5].

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 165.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص88.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 168، 169 .

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 180.

[5] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص 168، 169 .

- **نظام الخماسة** : خاص بالأرض فإن المالكين وأصحاب المزارع يستخدمون العمال والرعاة وليس لهؤلاء أرض ولا أموال ولا مواشي يعطي المالك للعامل خمس الغلة مقابل أتعابه والمجودات المادية التي يقوم بها أفراد أسرته، وإذا لم يكفي ذلك فإنه يستقرض الحبوب من قمح وشعير[1]، وهو نظام يمكن الفلاح من العمل لصالح الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور[2].

وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائرية هذا التعامل الفلاحي ويقوم على إثبات الحق الإقطاعي في العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول باحواش دار السلطان أو بايلك قسنطينة ومزارع التيطري، وبايلك الغرب [3].

- **الكراء**: أو ما يعرف بالحكور، كانت الدولة تقوم بكراء أراضيها عن طريق البايات الذين يؤجرونها لقادة العرب وهؤلاء بدورهم إلى الفلاحين من العرب، وكان سعرها يختلف باختلاف موقعها [4]، فقد قدرت رسوم الحكور في قسنطينة بـ: 25 فرنكا ثم ارتفعت في آخر البايات وتتراوح بين 35 فرنكا، كما كانت الحكور تفرض على أراضي العزل الموجودة بكثرة

في نواحي قسنطينة بخلاف باقي البايلكيين أين كانت أراضي العزل متناثرة بين أملاك القبائل[5].

– **اللزمة**: ضريبة شخصية وتؤخذ غلباً من القبائل الرحل[6]، وهي وأيضاً ضريبة عينية ونقدية كانت منظمة بين القبائل النائية جنوب البايلك أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية الصحية، أو القبائل التي تسكن أقصى الحدود المغربية والتونسية، وهي تجمع من قبل الشيوخ القبائل وتسلم للبايلك للمساهمة في مداخيل هذا الأخير أو النفقة على الجنوب طريق في الأرياف، فهي بذلك تختلف حسب

---

(1) حمدان ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 73.

(2) فهيمة رزقي، المراجع السابق، ص35 .

(3) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 96 .

(4) محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 92 .

(5) توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 172.

(6) ابن ميمون، المصدر السابق، ص 40.

المناطق وفي قبائل اليعقوبية بباياك الغرب تدفع عن الأغوات لزمته متكونة من العبيد والصوف والمواشي ... الخ، وكذالك تدفع لزمة نقدية [1]، فاللزمة بمثابة الخراج الذي تنصب عليه الشريعة الإسلامية باعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أمرها وتفرض على أراضيها العرش [2] .

– **المعونة:** تفرض على قبائل الرعية بهدف تموين المحلات في الأرياف ولسد نفقات الموظفين وكانت تؤخذ عينا ونادرا نقدا، وتؤخذ من الأهالي لتزويد الجنود بالجمال، الخيول، البغال، الحمير، الأبقار، الخرفان والزيت وتدفع كل ستة أشهر وكان يتم استخلاصها في بايلك الغرب من طرف خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع[3].

– **الخطية:** هي نوع من الضرائب تفرض على أفراد القبائل بصفة جماعية أو فردية عند اقتراف المخالفات أو عند عصيان أو ارتكاب جرائم في حق القياد و الشيوخ [4].

2/ ضرائب قطاع المدن :

– **الدنوش والعوائد:** وهي الهدايا التي كان يبعثها البايات على رأس كل ثلاث سنوات، وتسمى الدنوش الكبيرة، كما تعد الهدايا التي يتقرب بها القناصل الأجانب حسب المناسبات كهدايا الأعياد، والمواسيم[5] مثل هدايا نهاية شهر رمضان التي يتلقاها حكام الجزائر من ممثلي الدول الكبرى ويقوم بجمعها شيوخ الدواوين [6] ويساهم فيها بايلكات قسنطينة، وهران والتيطري[7] فهناك دنوش كبير ودنوش صغير فالدنوش الكبير هو ما كان يأتي به خليفة الباي مرتين كل سنة [8] .

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص 175، 176 .

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 96 .

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص181 ، 182 .

[4] نفسه، ص 183.

[5] ابن ميمون، المصدر السابق، ص 40.

[6] ويليام سبنسر، المرجع السابق، ص 149.

[7] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي، ص 100.

[8] ابن ميمون، المصدر السابق، ص 40.

– **عائدات بيت المال** : لها أهمية كبيرة في تنظيم مال الإيالة يشرف عليها موظف يعرف ب" بيت المالجي " ويساعده في ذلك قاضيان وموثقان وكاتب ومسجلون، وتتولى هيئة بيت المال مراقبة تركات جميع الأشخاص [1]، ومنها نذكر :

– مرد ودية الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للبايلك .

– التركات والودائع العمومية التي توجه لبيت المال بعد وفاة أصحابها الشرعيين وتأدية حقوق الورثة.

– **عائدات الأحباس والأوقاف** : بالرغم من أنها موقوفة على الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية و الثقافية الا انها ساهمت في اغناء بيت المال[2] .

– **الضيفة:** وتعرف عند الاهالي بضيفة دار الباي ودار السلطان، فالاولى تؤخذ من سكان المدن التي ليس بها حامية عسكرية بينما الثانية تقدم للآغا عن طريق شيخ البلد وذلك بمناسبة تعويض الحامية المعسكرة بالمدينة [3].

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 124.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص ص 103، 104.

[3] نفسه، ص 104.

– **إرباح القرصنة:** بقيت القرصنة موردا رئيسيا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا قويا في تنشيط الاقتصاد الجزائري [1]، وقد كانت هذه المداخيل التي تتحول إلى الدولة تأتي من عدة مصادر أساسية وهي:

أ– الجزية: وجبت الجزية على أهل الكتاب كما وجبت الزكاة على المسلمين [2] وقد ذكرت الجزية في القرآن الكريم لقوله تعالى :" **قاتلوا الّدين لا يومنون بالله وباليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحقِّ من الّذين أوتوا الكتاب حتّى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون** " [3] وقد فرضت على الدولة الأوربية مقابل عدم التعرض لسفنها ويتكفل بدفعها أمين ينوب عن أفراد طائفته بمعدل قرش واحد عن كل فرد [4].

ب – الفدية: كان بيع وتوزيع الأسرى المسيحيين يشكل أوسع قسم من أرباح القرصنة بمدينة الجزائر فبمجرد بيع الأسير يسجل في الخزينة تحت عنوان خاص به ثم يسلم لمالكه، فالأسرى الذين لا يختارهم الداي لخدمته كحراس أو كخدم ولا يشترون يصبحون بذلك ملكا للدولة من اجل العمل في الحجارة عبر طريق الايالة وفي ضيعات الدولة أو في ورشة بناء السفن، وتعتبر بدايات القرن السادس عشر أزهى فترة لمدينة الجزائر في الحصول على الأسرى [5] ، وكان من واجب القناصل الأوربيين الافتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى السلطات الجزائرية نيابة عن المقبوض عليهم من أبناء وطنهم، ويساعدهم في ذلك أعضاء من السلك الديني ومختلف الهيئات البروستانتية أما قيمة الفدية فكانت تحدد من قبل الداي، وبعد دفع مبلغ الافتداء وتسليم الأسير إلى المبعوث يقدم له معطف ابيض كروز للتوبة وتحرر له شهادة الحرية [6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني النظام المالي، ص 113.

[2] فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص 37 .

[3] سورة التوبة، الآية 29.

[4] فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص 37.

[5] ويليام سبنسر، المرجع السابق، ص ص 156 ،157.

[6] نفسه، ص 158، 159.

حمولات السفن: وتتمثل في غنائم الجهاد البحري، مثل غزوة الرايس حميدو، والبحرية الذي قام بالاستيلاء على سفينة برتغالية في الثامن عشر من مايو 1802م وفر للجزائر أرباحا بلغت 166246 ريالا، أي ما يقدر بـ 19423125 فرنكاً [1]، وفي بداية القرن التاسع عشر بلغت الضرائب التي أخدت من الأرياف حوالي 350 ألف قرش استقرت كلها في الخزينة ، وانضمت إليها مداخيل المكوس[2]، والايتاوات وهدايا الصلح المقدمة من طرف الدولة الأوربية، والضرائب المأخودة من الأهالي ولكن المورد الأساسي حتى سنة 1816م تمثل في أعمال القرصنة [3].

(1) Devoulx Albent tachrifat recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne règence d'alger. Imprimerie du gouvernement . Alger 1853 page 70.

(2) مداخيل المكوس: وهي تلك الرسوم التي يستلمها خوجة الرحبة لمكاس على الحبوب المحمولة الى الاسواق ، انظر : سعيدوني ناصر الدين ، موظفو مؤسسة الاوقاف من خلال وثائق الارشيف الجزائري، من الحياة الفكرية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني للاستاذ عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1990م، ج 2، ص37.

(3) فهيمة رزقي، المرجع السابق ، ص 38.

الفصل الثاني: نشاط المجتمع الجزائري في المجال الصناعي.

المبحث الأول: أهم الصناعات والحرف.

المبحث الثاني: وراثية الحرف.

المبحث الثالث: علاقة أصحاب الصنائع والحرف بالسلطة الحاكمة.

المبحث الرابع: أنواع الضرائب المستحقة على الجماعات الحرفية.

الفصل الثاني: نشاط المجتمع الجزائري في المجال الصناعي.

المبحث الأول: أهم الصناعات والحرف.

كان الشعب الجزائري في العهد العثماني قريب من البداوة أكثر من الحضارة، وبما أن الصناعات تقوم بتثقيف الشعوب وتعليمهم فإننا نجد الجزائريين بعيدين عنها كل البعد إلا ما هو بسيط منها، فدفعتهم الحاجة الضرورية إلى ممارسة هذه الحياة.

وبما أن المقصود هنا بالصناعة هي الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الأيالة وقد كان أصحابها ينظمون في هيئات تتولى كل واحدة منها صناعة الأدوات، والملابس التي يحتاج إليها المجتمع في حياته اليومية [1].

الصناعة النسيجية:

عرفت هذه الصناعة انتشارا واسعا نظرا لوفرة المواد الخام من صوف، حرير،كتان، فكانت المدن والقرى تنسج الزرابي، الحياك، البرانس[2]، الاغطية، المعاطف، والشواشي الصوفية التي تلون بصباغ القرمز المتوفر في معسكر وتصدر إلى المشرق [3]، إلا أن أجود الزرابي كانت تنسج في قلعة بني راشد، في حين اختصت مدينة قسنطينة بنسيج الحياك، أما البرانس فكانت تنسج في قبائل بني عباس، بني عيدل، بني يعلا، بني ورتيلان وزمورة، ولكن أجودها كان ينسج في القبائل الصحراوية، كما اشتهرت معسكر بصناعة البرانس السوداء ذات اللون الطبيعي والتي كانت تستعمل في كل أنحاء البلاد ويصدر منها إلى مصر وتركيا [4].

---

[1] محمد العربي الزبيري التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة ما بين 1792-1830 م ط2، الجزائر، 1984م، ص 61.

[2] ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 228.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 102.

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 228.

– الصناعة الحريرية:

كان يصنع من مادة الحرير بمدينة الجزائر صناعة الحاشيات الحريرية ذات الألوان البنفسجية ويصل عرضها نحو 1.30 متر، وتوضع للتجميل في البيوت على الأثاث، وأيضا الحزوم المعروف في تونس بالشملة فهي من أهم الصناعات الحريرية بالجزائر، وترسل منها كميات كبيرة إلى دول شمال إفريقيا وبلدان المشرق، وتبلغ قيمة الصادرات من مادة الحرير الخام فمعظمه مجلوب من سوريا يقدر بـ 80 ألف دولار سنويا[1]، وتنتج منه الشالات ، المناديل ، العمائم والقماش المطرز بالذهب [2]، وهذه المنتوجات الحريرية تباع بأسعار مرتفعة خلافا بمثيلاتها المجلوبة من فرنسا وايطاليا ولكن المنتجات الجزائرية أجمل وامتن وألوانها جميلة ودائمة [3]، وعرفت تيميمون وعين صالح وقورارة بلباس أهلها من الصوف والقطن مع ساي أسود اللون ولهم علاقات تجارية مع السودان[4].

– الصناعة الجلدية:

كانت توجد في المدن الجزائرية معامل لدباغة جلود الأبقار[5]. والماعز والأغنام مستعملين في ذلك مواد الدباغة المجلوبة من الاوراس أو من بلاد القبائل[6]، فلهذا عرفت هذه الصناعة انتشارا واسعا وكان يصنع من مادة الجلد ،الأحذية بمختلف ألوانها وأنواعها والمحافظ ولوازم الخيول[7] فالجزائريين برعوا في طرز السروج المذهبة والمفضفضة إلى درجة لا يصل إليها غيرهم[8].

---

(1) محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 190.

(2) توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص 102.

(3) محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 102.

(4) ابن الدين الأغواطي، المصدر السابق، ص 93، 94.

(5) ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 230.

(6) محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 190.

(7) ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 230.

(8) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص61.

– الصناعة المعدنية:

تستخرج من القرى بعض المعادن وحول بجاية مصانع للأسلحة النارية كما يصنع فيها البلاتين، ويعرف السكان طريقة استخراج خامات الحديدومناجم الرصاص وملح البارود[1]، تمارس هذه الصناعة في بعض المناطق الجبلية والمدن فهناك مسابك لصناعة المدافع، القدائف، البنادق، الأقفال ومختلف الأدوات الحديدية، وكانت أهم مسبكة في مدينة الجزائر توجد في ضواحي باب الوادي والمعروفة بدار النحاس، فكان سكان بجاية يستخرجون الرصاص، النحاس، الحديد ويصنعون من هذه المواد الكور، الذخيرة، الحلي، السكاكين، السيوف
و الأدوات الفلاحية كالمحراث، الفؤوس والمناجل، كما برع سكان منطقة القبائل في صناعة البارود الذي عرف إقبالا واسعا، كما تخصصت بعض قبائل جرجرة في صناعة العملة المزيفة، أما مادة الكبريت فكانوا يجلبونها من مدينة الجزائر.

وقد اختصت مدينة الجزائر، قسنطينة وتلمسان بصناعة الحلي الذهبية التي كانت معظم صناعتها من اليهود، بينما اختصت بعض قرى جرجرة بصناعة الحلي الفضية [2].

الصناعة الفخارية:

تعد صناعة الأدوات الفخارية صناعة بالغة الأهمية، لان جميع الأواني المستعملة في ذلك الحين كانت من الفخار[3] بحيث يوجد في شرشال مركز لصناعة أنواع الفخار ولكنه من النوع الرديء الذي يحمل على السفن إلى الجزائر من أجل بيعه[4].

---

[1] عثمان بن حمدان خوجة، المصدر السابق، ص67.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 231، 232

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص63.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص38.

صناعة الشمع:

اشتهرت بإنتاجه ضواحي مدينة الجزائر وذلك منذ العهد الإسلامي وكان حوالي 400 قنطار سنويا تخرج من ميناء الجزائر، وحوالي 300 قنطار من ميناء عنابة وكانت تجارته محتكرة من طرف شركة الدار الفرنسية [1] .

الصناعة الخشبية:

مارس المجتمع الجزائري الصناعة الخشبية فكان سكان الأرياف يصنعون الأواني المنزلية كالأقداح ، الملاعق والأدوات الفلاحية كالمقابض والمحراث وغيرها، أما سكان المدن فكان هناك عدد من التجارين والخراطين الذين كانوا يصنعون الأثاث المنزلية، الصناديق الملونة الخزائن ،النوافذ والأبواب، لوازم الصناعة النسيجية ، وقد قدر عدد الخراطين الأندلسيين في مدينة الجزائر خلال مطلع القرن 11هـ / 17 م بـ ستة وأربعين خراطا، وكانت الصناعة الخشبية تعتمد على عدة أنواع من الأخشاب، كالدرداء، والزيتون والبلوط التي كانت تجلب من غابات منطقة القبائل جيجل، القل والأوراس[2]، بالإضافة إلى هذا استعمل الخشب لبناء السفن فنتيجة توفر الموانئ والمراسي التي كانت طبيعية لإقامة دور لبناء السفن التي كان لها دور كبير فيدخل الجزائر فقد كانت اغلب المراسي الجزائرية في هذه الفترة تحتوي على ترسانات مجهزة لصنع السفن أهمها مرسى الجزائر، شرشال، جيجل، عنابة وكان يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن[3].

وصناعة السفن في الجزائر اعتمدت على الأخشاب التي تنتجها الغابات الجزائرية خاصة الموجودة بالجهة الشرقية لذا كانت الحكومة العثمانية تعمل على تزويد نفسها بهذه المادة من تلك الغابات التي كانت تسهر على تسييرها بعض القبائل تحت نظر الدولة، حيث كانت كل قطعة خشبية

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 191.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 233، 234.

[3] نفسه، ص 234.

تقطع من طرف المهندس أو الخبير وذلك نظرا لأهميتها، كما كانت توجه الأخشاب المتوسطة يتم التفاهم عليها، وللأثاث المنزلي كالنوافذ، الأبواب والصناديق[1] .

– صناعة الحلي والأحجار الكريمة:

سيطر على هذه الحرفة طائفة اليهود، الذين اختصوا في صناعة الأحجار الكريمة، وحلي النساء من ذهب وفضة وترصيع البنادق والسيوف

والسروج، وهذا النوع من الحرفة كان تحت نظر الدولة حتى لا يكون هناك نوع من الغش، واستفادت الدولة من خبرة هؤلاء اليهود وذلك بإدراجهم في صك العملة الجزائرية .

وتوجد في عنابة ثروة مرجانية تعد مادة أولية لصناعة الحلي وهو من أجمل أنواع المرجان[2]، وحققت أرباح ضخمة ليهود تلمسان بنسبة 30 إلى 50 % من قيمة الحلي المصنوعة[3].

صناعة الأسلحة:

من بينها صناعة المدافع وتشكيل القنابل وأيضا تحضير البارود فقد وجدت معامل بالحواضر مثل قلعة بني راشد، الجزائر العاصمة، قسنطينة ومن المراكز أيضا التي تختص في صناعة البارود نجد منطقة جرجرة حيث كانت تقيم قبيلة الربولة فهي تحضير نوع جيد من البارود والذي استعمل في تحرير وهران، كما كان للقبائل الصحراوية طريقتهم لصنع هذه المادة من ملح البارود المستخرج من منجم لقاسين غرب بسكرة، كما كانت تصنع البنادق في مناطق عديدة مثل بني راشد، جرجرة، الحضنة والزيبان وظهر صناع البنادق تحت اسم[4] الشقماقجية ومهمتهم صناعة الأسلحة وإصلاحها عند الكسر.

إلى جانب هذه الحرف والمصنوعات ظهرت حرف أخرى، كالصفارون الذين يصنعون الأواني النحاسية ويقومون بنقشها وإصلاحها، والحدادون الذين يتولون صناعة المحارث، المناجل، القوادم

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 196.

[2] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 192.

[3] ناصر الدين سعيدوني، العهد العثماني، ص70.

[4] نفسه، ص 195.

والأجمة، والجلابون المختصون في تربية المواشي وتسويقها، وكذا البناءون، البياضين، الزواقين، الكواشين والخياطين وغيرها[1].

المبحث الثاني: وراثية الحرف.

تكاد تكون الحرفة أو الصنعة متوارثة عند كل الأسر الحرفية التي تولت أمانة الصنعة ، وكان وصول بعض أفراد الأسر إلى أعلى سلم في هرم التنظيم الحرفي يعود إلى اكتسابهم مهارة ودراية وتقاليد حرفية، لذا سعت تلك الأسر إلى العمل على استمراريتها على امتداد عدة أجيال في الأسرة الواحدة، ومن بين هذه الأسر نجد"قدور العطار حرفة ابن السيد الطيب " أمين جماعة العطارين، وكذا " مصطفى الخياط بن السيد عبد الرحمان " أمين الخياطين، و" الحاج مصطفى الحداد صناعة ولد السيد محمد " أمين جماعة الحدادين، والحرفة لا تؤخذ عن الوالد فحسب بل الأخ الكبر وهي ظاهرة واسعة الانتشار ومثالنا عن ذلك الحاج إبراهيم أمين الجيارين وأخوه مصطفى الجيار والحاج عبد القادر أمين التجارين وأخوه محمد التجار[2].

فالحرفة إذ لم تنقل من الأب إلى الابن، فإنها تنقل من الأخ الأكبر إلى الأخ الأصغر ومن مميزات المجتمع الحرفي هي الحفاظ على التقاليد الموروثة في صنعة معينة وتتنقل بذلك الحرفة من الجد إلى الحفيد دون مرورها بالأب كما تنقل الصنعة عن طريق الخال، مثل عائلة ابن حمادوش وكذا السيد الحاج محمد حرار بن قاسم وحفيده الشاب احمد الحرار بن علي، الحاج محمد بن عبد الرحمان بن أمين الحرار في صنعة الحرارة [3]، ومن بين العائلات التي توارثت النشاطات الحرفية أبا عن جدا نذكر:

---

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 63.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 158.

[3] نفسه، ص 159.

- **عائلة بوعينين وصنعة الحرارة 1770 – 1826م:**

وهذه العائلة من بين العائلات التي احترفت صناعة الحرارة لسنوات طويلة ويعود أول الوالد محمد بوعينين وكان ذلك عام 1770 م، وبعد نحو ربع قرن تولى ابنه محمد أمانة جماعة الحرارين1793م، أما ابنه الثاني الحاج علي الجزار فقد توارثها في عام 1820م وعام 1826م، و يمكن القول أن عائلة بوعينين توارثت حرفة الحرارين وأمانة الجماعة لأزيد من خمسين سنة[1] .

- **عائلة ابن المليح وحرفة العطارة :**

ونذكر في هذا الصدد الحاج ابراهيم بن المليح العطار الذي كان يملك حانوت لبيع العطر في سوق العطارين عام 1709م كما نجد أيضا عبد الرحمان العطار ابن السيد المليح عام 1787م و ظلت عائلة ابن المليح تتوارث حرفة العطارة لمدة مئة سنة[2].

- **عائلة البربري وصنعة القزازة:**

تعد عائلة البربري من أبرز العائلات التجارية في مدينة الجزائر، ومن بين الأسماء التي توارثت حرفة القزازة نجد عبد القادر القزاز بن محمد البربري، وحسن القزاز بن أحمد الخياط عام 1220هـ و أحمد القزاز بن أحمد، كما احترفت عائلة البربري حرفة الخياطة والتجارة وبيع السكر ومن بينهم حسن السكاكري بن احمد البربري [3].

- **عائلة المسطول وصنعة السراجة :**

توارثت عائلة المسطول صنعة السراجة ومن بين الأسماء نجد سليمان السراج ابن الحاج محمد المسطول ،علي محمد السراج ابن الحاج علال المسطول، ومحمد السراج بن الحاج علي المسطول[4].

---

[1] نفسه، ص 160.

[2] نفسه، ص 161.

[3] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 161.

[4] نفسه، ص 162.

- **عائلة ابن حمدوش وصنعة الدباغة :**

تمكنت أسرة ابن حمدوش من ممارسة صنعة الدباغة انطلاقا من الجد السيد الحاج محمد الدباغ وانتقلت الصنعة إلى ولديه وهما حاج احمد والحاج محمد ومن هذا الأخير انتقلت إلى ابنه عبد السلام ومن الحاج احمد انتقلت إلى الحاج قاسم، ولقد توارثت عائلة ابن حمدوش الدباغة على مدى ثلاث أجيال، كما قامت أيضا اسرة ابن حمدوش بعدة نشاطات أخرى كالعطارة [1].

[1] نفسه ، ص 163.

المبحث الثالث : علاقات الصنع والحرف بالسلطة الحاكمة .

عرفت تلك الحرف المنتشرة في الحواضر تدعيم من طرف السلطة الحاكمة خصوصا من طرف بعض البايات من اجل تحسين المستوى الاقتصادي لهؤلاء الحرفيين هذا من جهة، وتوفير منتجات مصنعة تساهم في تنشيط التجارة على غرار الفلاحة داخل بايلكم ، وبصفة عامة العمل على تحسين الوضع العام للأنشطة الحرفية إذ قام الباي زرق عينو باي قسنطينة بضبط الصنائع والقوانين على الضيعات[1] وصالح باي الذي اهتم بالحرف و شجع أصحابها على اختلاف مهنهم و حرفهم حتى أصبحت قسنطينة في عهده تعج بالوشات المختلفة و الأسواق فهناك 28 سوقا ، 21 ممر تجاري، 07 تربيعات لصناعة النسيج 03 رحبات لعرض السلع و03 أفران لصنع الخبز و27 مطحنة منها 05 داخل المدينة والباقي خارجها تطحن 484 كيسا من الدقيق، ويضاف إليها دباغة الجلود، النحاس، الحدادة والحلي، النسيج، الخشب، أدوات الخياطة، الأدوات الفلاحية والطينية والخشبية[2] حتى إن صالح باي كان يملك أزيد من خمسين حانوتا وعشرين دارا وقهوة وحماما واحدا، ومنازل للنسيج، ورحى خارج أسوار مدينة قسنطينة[3]. إلى جانب ذلك فان الدولة اعتمدت في سياستها على فرض الرسوم والضرائب المتنوعة على تلك الحرف والصنائع، فكانت ضرائب على السكان اختلف حسب أصول أصحابها، فالتركي معفى منه وأيضا سكان مدينة جيجل الذين ساعدوا في العثمانيين للدخول إلى البلاد، ومنحهم خير الدين هذا الحق وزاد الدايات في تمكينه لهم، كما يدفع الموظفون مبالغ مالية لشراء وظائفهم، فالحرفيون والجالية اليهودية تدفع ضريبة على الإقامة والأخرى على الحماية وضريبة على التجارة إلى جانب هذا هناك الهدايا التي يقدمها القناصل الأجانب إلى الدايات والغرامات والالتزامات وبعض أملاك الدولة التي كان

---

(1) صالح العنتري، المصدر السابق، ص 59.

(2) نفسه،ص ص 64.65.

(3) فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي (البايات)، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، 2005، ص 117.

يشرف عليها شيخ البلد ،والأملاك المحبسة التي يديرها بيت المال وكذا خوجة بين المال، كما تصل الضريبة المفروضة على الجوانب والحرف ما مقدار 11200ريال في مدينة الجزائر[1].

ومما كان يجمعه شيخ البلد من مداخيل كرسوم أسبوعية من المحلات والحرف في مدينة الجزائر العام 1788 م بـ 200ريال دراهم في الأسبوع [2]، وخوجة الجلود كان يشتري وظيفته بـ 300 سلطاني شهريا ، يدفعها إلى خزينة الدولة إلى جانب مداخيل الأراضي التي يديرها خوجة الخيل مقابل دفع 48.000 دينارا سنويا إلى حوالي 5300 سلطاني إلى الخزينة إضافة إلى الرسوم، فكانت بتلك الحرف والصنائع مصدر للخزينة العمومية التي يشرف على تسييرها الداي بنفسه[3].

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 186.

[2]Venteur De Paradis.Op .Cit . P 245.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 35.

المبحث الرابع : أنواع الضرائب المستحقة على الجماعات الحرفية .

المطلب الأول: ضريبة الغرامة:

خصت ضريبة الغرامة ثمانية وعشرين جماعة حرفية وتعود إلى أوائل السبعينات من القرن السابع عشر، ومن بين هذه الجماعات نذكر: جماعة الدلالين بسوق الخياطين، جماعة الكواشين، جماعة الحدادين، جماعة الخياطين، جماعة الحلواجية، العطارين، الحفافين، اللبانين ...[1].

2- بشماق القشتولة أو ضريبة التعيين : وتعين في دفتر التشريفات ضريبة " بشماق القشتولة" ضريبة التعيين أي عندما يعين شيخ و يخلع عليه القفطان يقدم إلى الخزينة[2]، ويذكر نفس المصدر أن أربعة أمناء خضعوا لهذه الضريبة وهم أمين البحارين الذي دفع أربع وستين وأربعمائة صايمة وامين فندق الجعلولة الذين دفع ثلاثمئة صايمة[3] انطيت به تجارة الحبوب الزرع حدد 200 صايمة وأمين الجيجلية الذي دفع نفس المبلغ.

3- ضريبة العسة: من بين القضايا التي اهتمت بها السلطة هي فرض الأمن فقد حددت مسؤولية كل طرف وذلك باشراك الحرفيين والتجار في الحراسة الليلية للاسواق ،كما يقوم الحرفيين بدفع مبلغ مالي الزامي يختلف من جماعة إلى أخرى فهو مطالب بدفعه حتى بعد موته ومن بين الأمثلة عن ضريبة العسة، نذكر: دفع الحاج جلول التماق عسة الدكان بريال واحد، وبالتالي فإن هذه الضريبة تختلف من جماعة إلى أخرى[4].

---

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 235 ، 236.

[2] نفسه، ص 236.

[3] Devoulx . Tachrifat . op . cit . p 243.

[4] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص238.

4- ضريبة الوطاق: من بين الضرائب التي فرضت على الجماعات نجد ضريبة الوطاق[1] وفرضت هذه الضريبة على جماعات البرادعية، الدخاخنية، الفحامين، الفخارجية وذا للحوائج ووزاعي البقر ما فرضت أيضا على الكوش[2].

_ الضرائب الاستثنائية :

خضعت التنظيمات الحرفية والبرانية إلى ضرائب أخرى كالتبرعات الإجبارية مثل ضريبة ضيف رأس العام وكان شيخ البلد يشرف على جمعها ومن الجماعات المعنية نذكر: رحبة الزرع، دلال سوق الخياطين، الصفار، الفحام، الحمامات وسوق القبايل...، وكان المبلغ يدفع بالريال، بينما الجماعات البرانية وعددا من الجماعات ولاسيما الإنتاجية وإسهامات اجبارية لخدمة البايلك، فجماعة البرادعية تزود البايلك كل ما يحتاجه من بردعات وتين وخوخ.

أما جماعة الجزارين فتقدم أسبوعيا وكل خمسين خروفين ونصف إلى كل سفرة من الحاميات العسكرية ونصف خروف إلى الطباخين، كما تزود سفرة الأغا بخروف كامل كل يوم أربعاء، كما يعطي أيضا أمين الدباغين الجلود إلى البايلك لصنع المواد الخاصة بالمحلات وصناعة السفن أيضا، وهذا كله مقابل مبالغ مالية تحددها السلطة مسبقا، كما تقدم جماعة الحدادين للبايلك كل ما يحتاجه في مجال الحدادة ، كما كانت جماعة البشماطية بمدينة قسنطينة تقوم بتحضير الخبز الموجه إلى الجيش بالحاميات، وهذا النوع من الخبز عرف " بالبشماط ".

أما جماعة الفرانين فتقوم بطحن القمح الموجه للاستهلاك دار الباي[3]، ولقد أشير إلى إن سكان المدينة يتحملون ثلاث أرباع ويتحمل أهل الذمة أي اليهود الربع الباقي[4].

---

[1] الوطق: جمع وطاقات وهي كلمة تركية وتعني الخيمة، وأقيمت الوطاقات خارج المدينة، أنظر عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 239.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص239.

[3] نفسه، ص ص 242، 243.

[4] نفسه، ص 243.

فعلاوة على الإسهامات المادية والعينية، فقد أسهمت الجماعات أيضا في الحراسة الليلية للمدينة، ففي عهد الداي شعبان 1692م قام ستين شخصا من الجماعات الحرفية وعشرة من الصبايحية، وعشرة من زواوة وخمسة من العرباجية، وخمسة من الجباجية، وكان يتم الفصل في القضايا المتعلقة بالنظام الضريبي بجامع السيدة وذلك بحضور أمناء الجماعات ، وشيوخ البلد ،أما حينما يتعلق الأمر بالجماعة نفسها فنختار الجماعة المسجد الذي مناسبا إما لقربه أو اعتبارات أخرى.

ورغم تنوع مصادر الخزينة الجزائرية، إلا أن أغلبها كان يأتي من الانتاج الزراعي، ولكن أبرزها تأتي من الغنائم البرحرية وفدية الأسرى، واعتبرت مورداً أساسي للاقتصاد[1].

[1] توفيق دحماني، أيالة الجزائر العثمانية، بين موارد البحر والضرائب، مجلة الآداب، جامعة الجزائر، 2- 1- ملحق العدد 122، 2017م، ص185.

ضريبة على الكوش والأفران :

ومن الضرائب التي فرضت أيضا، نجد ضريبة الكوش إذ إن الضريبة لم تعرف باسم خاص بها بل عرفت بالغرامة ، ومن بين الكوش التي دفعت الضرائب في سنوات 1731 – 1763 – 1743 م نجد :

ضريبة كوشة سوق الجمعة تدفع ريالان بوجو، كوشة عبد الله العلج تدفع ريالان بوجو، كوشة المهجر تدفع ريالان بوجو، كوشة بن مريم تدفع ريال ونصف بوجو، كوشة زيان تدفعريال ونصف بوجو... وغيرها .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن المبلغ الضريبي يتراوح ما بين خمسة أرباع بوجو وثلاثة بوجو، ودفعت خمسة أفران كوش نفس المبلغ وقدر بريالان ونصف ريال ودفعت كوشتان ثلاثة بوجو، أما أقصى مبلغ دفعته كوشة الوقيد، وأعفيت جماعة الدلالين والنماقين والصفارين من دفع هذه الضريبة[1].

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 248 ،249.

الفصل الثالث: دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: التجارة الداخلية.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: العملة في عهد الدايات.

المبحث الرابع: الأسواق وأهميتها.

المبحث الخامس: وضعية عائدات بيت المال.

الفصل الثالث: دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية.

مارس المجتمع المجتمع الجزائري في العهد العثماني نشاط تجاري واسع، حيث أصبح هذا الأخير بمثابة الدعم الرئيسي للإقتصاد الجزائري وهذا من خلال المحلات التجارية والأسواق المنتشرة في المدن والأرياف [1]، إذ أن التجارة في الجزائر وكبقية البلدان نوعان: خارجية وداخلية [2].

المبحث الأول: التجارة الداخلية:

كانت تتم التجارة الداخلية للمنطقة في أسواق محلية أو جهوية، وأيضا في الحوانيت [3] فهي تتمركز في المدن الكبرى كقسنطينة وتلمسان والجزائر وورقلة وأيضا بالأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف والبوادي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة[4].

فقد شجع صالح باي التجارة الداخلية فتحولت بذلك قسنطينة إلى ملتقى القوافل التجارية الكبرى القادمة من طرابلس وغدامس، تونس، بسكرة، الجزائر والمغرب الأقصى وكان البعض منها يضم 200جمل وزيادة تشحن بضائع البابلك المختلفة الزراعية والحيوانية إلى مختلف الجهات الإفريقية والمشرق العربي[5]، ومن بين العوامل التي أدت إلى تعزيز التبادل التجاري الداخلي هو تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض على السكان الأرياف، وكذا مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق أو بلاد السودان[6] .

---

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص238.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ص64.

[3] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص232.

[4] فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص33.

[5] صالح العنتري، المصدر السابق، ص65.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص38.

وكانت تدخل إلى مدينة الجزائر الخضر والفواكه أو المواد الغذائية من السهل المتيجي ومن بساتين المدية ومن مزارع الحبوب بوهران، وكانت تأتي إلى الجزائر أكياس الزيتون والتين من بلاد القبائل، والسمن والعسل من سهل متيجة ومن وهران كان يستخرج الملح الذي تأتي به السفن إلى مراسي الجزائر، وكانت القبائل الرحل أيضا تنتقل من منطقتها إلى المناطق التلية في مواسم معينة تبحث عن المراعي لمواشيها وعن الأسواق لاقتناء الحبوب وبيع إنتاجها، وكانت القبائل تتوافد على سوق اللوحة بضواحي تيارت أمثال الشعانبة، الأربعاء، أولاد يعقوب وزرارة وكانت مطالبة بدفع حق الحصة وضريبة العبور لشيخ أولاد خليف ممثل الإدارة العثمانية في جهة الغرب أما القبائل أولاد نايل المقيمة بالجلفة وبوسعادة وبسكرة، فكانت ترد على سهول قسنطينة وأسواقها وكانت عليها نفس الضرائب فضريبة الحصة كانت تصل إلى 100ألف فرنك في نهاية الحكم العثماني، كما ترددت عدة قبائل على أسواق بني ميزاب من تيارت، بسكرة، بوسعادة، الجلفة، والأغواط، وأيضا تردد بني ميزاب على أسواق ورقلة، تقرت، فكان بني ميزاب يمولون ورقلة بالحبوب والأقمشة القطنية، والحديد، والأواني النحاسية والحديدية وغيرها، فالحركة التجارية داخل الجزائر كانت تشمل مختلف أقطاره سواء الشمال أو الجنوب، وكان نشاطها يختلف من منقطة إلى أخرى حسب المواقع وأهميته [1].

وهذا مايدل على إزدهار التجارة وكثرة التجار الوافدين على مدينة الجزائر كما أن المدينة تضم عددا من المخازن لتخزين السلع المستوردة، وكذا عدد من الفنادق التي كان التجار القادمين من المناطق الداخلية يتخذونها مقر للإقامة والتجارة، فكان هذا التنظيم سائدا في كل المدن الجزائرية، وكل مدينة تحتوي على نفس المرافق لكنها تختلف من ناحية العدد، والأناقة والصيانة فمثلا مرافق مدينة المدية أقل عددا من مرافق الجزائر [2].

[1] محفوظ سعداني، المرجع السابق، ص233.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص240.

ولقد كان سكان الواحات الصحراوية في جنوب الجزائر يحرصون على ابقاء علاقات مع مدن الشمال لأنهم كانوا يرون أن رخاء منطقتهم مرهون بانتظام القوافل التجارية وزيادة حمولتها[1].

المبحث الثاني: التجارة الخارجية:

حضيت الجزائر بالتجارة مع البلدان الأفريقية جنوب الصحراء مثل النيجر، مالي ونيجيريا والتي كانت تعرف بالسودان الغربي وقد نشأت عدة محطات تجارية عبر الصحراء، فكانت المواد تنقل من شمال البلاد إلى متليلي في الجنوب الجزائري وتنقلها قبائل الشعانبة إلى أسواق المنيعة، ثم يحملها الطوارق والخنافسة إلى تومبوكتو في مالي، ومن بين المواد المصدرة نجد الزيت والخوخ وغيرها، أما ما كانت تستورده الجزائر من الدول الإفريقية فنجد التبر، العبيد، ريش النعام، جلود البقر الوحشي، العاج والبخور وغيرها[2]، أما التجارة مع بلاد السودان فكانت عبارة عن صادرات الحرير والحديد والزجاج وأمثالها من السلع من منطقة توات أما المستوردة من السودان فهي العبيد وتراب الذهب وبعض المعادن الأخرى[3] كما تعتمد على الحاجات الضرورية وبعض المواد الكمالية، مقابل استراد العبيد والتبر وريش النعام وبعض المنتوجات المدارية الإفريقية[4]، كما يستعمل العبيد السود الموجهين للأعمال التي تتطلب المهارة في المدن وكخدم في منازل الطبقة الجزائرية العليا[5]، ويوجد بها من البضائع والسلع التي تجلب الشيء الكثير ومن الغرب مما هو خراج السودان نافقة في هذه البلاد كالخيل والملابس والملف والحرير فإذا قدم المركب إليها أنشأ فيهاسوق حافل[6]، ويعتبر التبر من أهم واردات الأيالة الجزائرية حيث كان يستخرج من مناجم كثيرة في بلاد السودان ويباع التبر على الأجانب بالسرة والوزنة والمثقال[7].

---

[1] أوزايد بالحاج، المقال السابق، ص113.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص246.

[3] ابن الدين الأغواطي، المرجع السابق، ص95.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص40.

[5] أوزايد بالحاج، المقال السابق، ص 111.

[6] العياشي، المصدر السابق، مج1، ص80.

[7] فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص34.

أما فيما يخص التجارة مع الأقطار المغاربية فقد عرفت نشاطا واسعا، وكانت مدينة الجزائر على اتصال، وعلاقة تجارية، مع فكانت المبادلات تتم بين الواحات امعظم مدن المغرب، وجهاته المختلفة وذلك إما عن طريق تجارها، أو غزاتها الذين يقصدونتطوان وفاس، وغيرهما من المدن في شمال المغرب ولا سيما الساحلية منها كما رأينا، أو عن طريق التجار والحجاج المغاربة أنفسهم الذين يسلكون الطريق البحري، ويسافرون على متن السفن الجزائرية أو عبر الطريق البري التلي[1]، الجزائرية والتونسية الواقعة في منطقة الجريد وهذا ما جعل القوافل ترحل بشكل يومي من قسنطينة والواحات الجزائرية والتونسية مثل واد سوف، وتونس، زمن بين المواد المصدرة من الجزائر غدامس، تونس نجد الأقمشة الصوفية والتمور المجلوبة من وادي سوف.

وكان الغرض من تأسيس مدينة وهران هو تجاري بالدرجة الأولى فأصبحت مركزها بالنسبة للسلع الواردة عليها من خارج القطر الجزائري[2].

أما المواد المتسوردة فكانت تتمثل في العطور والأقمشة الحريرية، والشالات والقطنيات الأوروبية، والحياك المنسوجة في منطقة الجريد، والأسلحة، والكبريت.

وكانت هناك أيضا مبادلات مع المغرب الأقصى لكنها ضعيفة فمن الجانب الجزائري كانت تتم بين وادي ميزاب والأبيض سيدي الشيخ وتلمسان ووهران ومن الجانب المغربي نجد فاس ومكناس وتيطوان، أما عن المواد المصدرة والمستوردة فأغلبها نفس المواد المتبادلة بين تونس والجزائر على غرار الجلود والأحدية التي كانت تاتي من المغرب الأقصى [3].

---

[1] عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب، في القرن 10هـ و16 م، دار الأمل للطباعة والنشر، 2008، الجزائر، د ط، ج2، ص ص 84، 85.

[2] ابن ميمون، المصدر السابق، ص 325.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص249.

ولم تخف أيضاً على حكام الجزائر أهمية مراكز التجارة الواقعة في أطراف الصحراء وأعماقها، ولذلك فقد عملوا على نفوذهم نحو الجنوب، إلى بسكرة، وتوغرت، ورجله، التي تمر منها القوافل التجارية الذاهبة إلى بلاد السودان والآتية منه، بحيث يمكن النظر إلى كل حكام الجزائر الأتراك العثمانيين[1].

أما العلاقات التجارية الخارجية الأوروبية بالخصوص فرنسا فكانت تستورد المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب مقابل تصدير الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والصابون من فرنسا، كما كان لهم مركز تجاري يشتغل بتجارة الحنطة والشعير والخضار والجلود والعسل والشمع ويعتبر عمل مربحاً لمقاطعة بروفانس حيث لا تفي محاصيلها من الحبوب بحاجة السكانوقد حققت الشركة الافريقية التي يقع مركزها بمرسيليا أرباحاً وإن كلفها هذا النشاط التجاري مبالغ كبيرة من المال لتغطية نفقات مستخدميها القائمين على أعمالها وتسديد أجور عمالها[2]،كما تستورد الزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من اسكدنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من اسبانيا والسكر والقهوة من انجلتر [3]، كما كانت تستورد من مرسيليا وليفورلانة الخوخ، والأقمشة، والحرير، والبن، والسكر، والمناديل والقرنفل، والحديد، والورق...الخ [4]،كانت الجزائر أيضا في عهد الداي علي باشا 1754-1766 مستورد للسفن وبعض المواد التي تدخل في صناعتها مثل الحبال والحديد والأخشاب والمعدات الحربية من قذائف وبارود وفولاذ فكل هذا كان من دول أوروبا الشمالية مثل بريطانيا والسويد وهولندا [5].

المبحث الثالث: العملة في عهد الدايات.

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق،ج2، ص87.

[2] ج، أو، هابنسرايت، المصدر السابق، ص ص 94، 95.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص40.

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص254.

[5] صليحة جبار، الجزائر في عهد علي باشا، 1754-1766م، رسالة ماجستر، جامعة الجزائر، 2010-2011م، ص89.

كان المحرك الأساسي للتجارة في الحواضر هو إصدار النقود أوصك العملة في الفترة العثمانية التي انطلقت مع البايلرباي خير الدين بربروس، وحملت أسماء السلاطين العثمانيين [1]، فقد أمر الداي حسين باشا ببناء السكة داخل القصبة[2]، وأمر أمين السكة أن ينتقل إليها من الدار القديمة كما أمره أن يعين نائبا عنه بدار السكة القديمة من أجل الميزان ومراقبة مصوغ أهل البلد فانتقل إلى الدار الجديدة، ولما دخلت سنة 1826م أمر بصنع قطع الذهب عوض الدينار، وميزان السلطاني، أما قطع الدورو الفضية فقد أمر بصنع أصناف لها واسم النصف ريال بجة أو بوتشو،كما صنع أرباع لها وصنع سكة النحاس وقيمتها ثمانية عشر قطعة لثمن الريال، وذلك عوضا عن الدراهم الصغار القديمة، وأمر بأن يدفع من السكة الحديدة الرواتب لكافة العسكر ولأصحابها العمالات[3].

فقد كان للدايات بحكم صلاحيتهم تحديد قيمة العملة وكمية المعادن المستعملة لسكها كما كان لهم الحق في إصدار الأوامر المتعلقة بإضافة المعادن الثمينة للقطع النقدية المعرضة للتلف بسبب كثرة تداولها وأستعملها المتزايد، وقد كان بعض الدايات يصدرون أوامر تخفيض العملة، فعلى سبيل المثال الأوامر التي أصدره الداي علي باشا[4] في الفاتح من رجب عام 1226هـ الموافق للثالث والعشرين

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص234.

[2] خزينة القصبة: تعود إلى القرن السابع عشر فالحاج شعبان داي وضع دنانير سلطانية وريالات كبيرة وصغيرة في الخزينة في (169-1692م) وأودع كذلك محمد بن عثمان باشا بين 1777-1787م مئات الآلاف من القطع الذهبية والفضية تزيد قيمتها عن 200ألف سلطاني. أنظر: منور مروش، العملة والأسعار والمداخيل،ج1، دار القبة للنشر، الجزائر، 2009، ص63-64.

[3] أحمد الشريف الزهار، مذكرت أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، (1186-1246هـ / 1754-1830م)، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص147.

[4] الداي علي باشا: انتخب دايا للجزائر عام 1817-1818م، وأول عمل قام به محاولة التخلص من فرقة اليولداش فغادر الجنينة إلى مقر الحكم الجديد أعلى المدينة بحي " الباب الجديد" أين بني قصر القصبة ونقل إليه مركز الحكومة، أنظر المصدرالسابق، ص64.

شهر جويلية 1811م والمتعلق بتحقيق السكة الجزائرية المستعملة، وكذلك الأمر الصادر من قبل الداي حسين باشا في الفاتح من ذي القعدة 1238هـ الموافق للتاسع أوت 1823م [1].

السلطاني الذهبي كان في أول عهده يزن 3،400 غ وتبلغ قيمته 9.60فرنك وبعد إعادة ضربه أصبح يزن 3.187 غ وإنخفضت قيمته إلى 8.90 فرنك، أما البوجو فقد كان يزن 10 غ بدأ يقل فقد قام الداي بعد تنقله مباشرة الى مقر الجديد بالقصبة بتعيين بعض الصناع والحرفيين الماهرين من اليهود للعمل بدار السكة تحت مراقبة أمين السكة وحددت لهم مرتبات تتناسب مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة فكانوا ينالون 400 صائمة عن القنطار، كما يتسلمون مقابل صب رطل قطع السلطاني خمسة ريالات وعن صب رطل ربع سلطاني ريالات ففي عهد على باشا أعطيت الأوامر الى أمين السكن ووكيل الخرج والعمال اليهود وصاحب الطابع بصب أرباع بوجو واثمان بوجو فضة، فعلى كل كيس يزن عشرة أرطال للامين ولصاحب الطابعع على كل قنطار واحد وعشرون ريال و لراقم القنطار سبعة وسبعون ريال ، ومع إحتلال الفرنسي للجزائر تحولت دار السكن الجزائرية الى قسنطينة وإستمر أحمد باي في إصدار النقود بالحروف الأولى الأسم السلطان محمود الثاني و عبارة" دروبي كنستانتي" وهذا حتى تاريخ سقوط قسنطينة 1874م، في حين توقفت دار بالقصبة عن سك العملة التي جاءت تحمل اسم السلطان العثماني بداية من 1830م وجاءت هذه النقود لا تختلف عن سابقتها كثيرا ما عدا في الوزن وتاريخ الضرب معا الإحتفاض بالنصوص والزخارف فعلى سبيل المثال نجد على وجه ريال بوجو عبارة "سلطان البرين و خاقان البحرين والسلطان محمود خان عز نصره" وعلى وجه اخر عبارة " ضرب في الجزائر 1241م"، أما في ما يخص النقود الفضية فقد ضرب أنواع عديد من حيث الكم ونوع نضرا لكونها أساس كل تعامل مالي، فكان يمزج رطل الفضة بثلاث ارطال من النحاس وهذا إذا كانت النقود مخصص للبدو والمتعاملين معا الباي.

[1] أحمد شرف الزهار، المصدر السابق، ص63.

وتعتبر النقود الفضية جيدا إلى صنعت من 60 رطل من الفضة و 40 رطل من الفضة الممزوجة ولكن كان أحسن مزج للنقود الفضية هو ذلك ناتج عن خلط 60 رطل من النقود الفضية القديمة. اما النقود النحاسية فإنها كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها ، مما جعل كمياتها تنقص بحوالي 50 %، إذا يستخلص من عشرة قناطر من معدن النحاس خمسة قناطير من النحاس الصافي لعمل دراهم صغيرة. بينما ينجز ما تبقى من النحاس الخليط لضرب النقود الفضية[1].

ولتوفير هذه المعادن النفيسة والتي تتطلبها عملية المزج وصبها اضطرت دار السكة على شراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة وبعض أهالي الدينة يملكون كميات منها والذين قد تحصلوا عليها بفضل غنائم البحر وممارسة التجارة ، كما كانت أيضا دار السكة تستورد كميات من المعدن الثمين من البلاد الأوروبية ومن أقطار السودان الغربي وهدا لأن المناجم الحالية لم تكن تغطي إلا جزء ضئيلا من متطلبات دار السكة. ومن أهم العملات الأجنبية الموجود في الجزائر نجد :عملات اسبانيا كالريال الإسباني وعملات تونس والمغرب الأقصى والقطار العثمانية من المشرق ودويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا إلا أن العمات التي كانت لها مكان خاصة في أسواق الجزائر هي الإسبانية والتونسية والمغربية والتركية.

ومن بين المشاكل التي ألحقت بالعملة الجزائرية مشكلة التزوير من طرف الأهالي ذوو الماهرة والمقدرة الفائقة في نقش المعادن وتقليد جميع أنواع النقود الجزائر وقروش اسبانيا.

[1] أحمد شرف الزهار، المصدر السابق، ص63.

المبحث الرابع: الأسواق وأهميتها.

أ_ الأسواق الأسبوعية: كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وهي معروفة بأسماء الأيام التي تعقد فيها في القرى المركزية البعيدة عن الحواضر أو عن أبوابها في ساحة كبيرة، تباع فيها كل ما يحتاج له السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، وكانت الأسواق الجهوية تعتمد على المقايضة في مبادلاتها إذ يتم تبادل المنتوجات المحلية كالفلاحية والحيوانية، كما تعد هذه الأسواق ملتقى لتبادل الأفكار وتبادل المعلومات بين السكان حيث أغلب الوافدين على هذه الأسواق الأسبوعية يتمثلون في الرعاة المنتقلين بين المناطق [1]، كسوق الجمعة وهي السوق التي تعقد يوم الجمعة [2].

ب– الأسواق اليومية: هذا النوع من الأسواق وجد في الحواضر لذا فمعظم سكان الحواضر امتهنوا حرفة التجارة ولذلك لعددهم القليل، وظهرت هذه الأسواق في تشكل طريق ضيق مقسم إلى مربعات وتلك المربعات مقسمة بدورها إلى نصفين فجزء يخصص للسلع والبضائع وجزء آخر يبقى خاليا يقف فيها الزبائن، وكان سوق مدينة الجزائر سوقا كبير يمتد من باب عزون إلى باب الواد، وعرف بكثرة دكاكينه، وأيضا قسنطينة ففي عهد صالح باي بلغ الأسواق بها 28 سوقا وسويقة، إلى جانب اعتبارها ملتقى القوافل التجارية التي تجوب أنحاء الشرق الجزائري وتربط قسنطينة بالجزائر.

وكانت الأسواق اليومية تحت رقابة السلطة المركزية فيتم معاقبة كل من يخالف القوانين فكان هناك موظف لعب هذا الدور وهو المحتسب وهو يمثل شخص القانون فتولى أمور الموزونة والكيل وأسعار البلاد ويساعده في ذلك وكيل الخرج من وزن وكيل وسعر الخبز، وفي حال ضبط الغش تصادر تلك السلعة وتوزع على فقراء إلى جانب عقوبة أخر وتتمثل في ضرب المخافين بعصا[3].

---

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص239.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص108.

[3] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص239-240.

فالطرق ذات الاتجاه الأفقي الرابطة بين شرق البلاد وغربها كالطريق التلي الذي يصل بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وطريق الواحات الصحراوية المنطقة من تافلالت والرابطة بين عين صالح ومتليلي وورقلة، كما أن لطرق التبادل التجاري اتجاه رأسي يربط بين التل والصحراء، إذ تنتج عن هذا التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة، وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة [1]، وكذا سوق علي خوجة الواقعة ببلاد القبائل عند ملتقى وادي الكلاب ووادي عمراوة ترجع أهمية هذه السوق لكونها تتحكم في طرق المواصلات وتساعد على مراقبة القبائل الممتعة بجرجرة.

كما نجد أيضا المناطق الجنوبية الصحراوية السوق تستقبل السكان مثل تيميمون التي كان بها سوق كبيرة للتمر، كما كان يقوم سكان وادي ميزاب بتصدير العبيد إذ يصل سعر العبد الواحد حوالي 600فرنك أما الأنثى فكانت تقدر مابين 700-800 فرنك، فكانت أسعار السلع ترتبط بالحالة الاقتصادية للبلاد، مع المحصول الفلاحي فإذا كان المحصول وافر تدنت الأسعار أما إذا كان قليل فتلتهب وترتفع الأسعار، فسعر الخروف في فصل الصيف يقدر بـ 5و6 ليرات، أما في فصل الشتاء يقدر بـ 10 و12 ليرة، والأرز مابين 10و12 ليرة للقنطار الواحد،كما ارتبطت قيمة الأسعار بالعملة من فترة إلى أخرى وبسبب التراجع المستمر لقيمة النقد بالمنطقة كان يصاحبه ارتفاع مستمر للأسعار وهذا ما أثر على القدرة الشرائية للسكان، وكانت الأسعار تختلف من الحاضر إلى الريف، فالأسواق في الحواضر كانت مراقبة لذلك لم يكن الاستغلال كبيرا، أما في الريف فالمراقبة ضعيفة وهذا ما أغرق الفلاحين في الشتاء فكانوا بذلك هدفا للاستغلال[2].

[1] ناصر الدين سعيدني، النظام المالي، ص38،39.

[2] محفوظ سعيداني، والمرجع السابق ص 240، 241.

كانت أهم الأسواق موزعة على الجهات التالية:

- دار السلطان: كانت تقام في أيام الأسبوع مثل البليدة وبوفاريك.
- بايلك التيطري:توجد به عدة أسواق تقام منها العذاورة، وأولاد عنان وكان أهمها سوق الربايع الواقع جنوب المدية.
- بايلك قسنطينة: يوجد به أسواق منها الجعفرة بسعيدة وأولاد عياد وأولاد الاكراد بالشلف، لكن كان أهمها سوق اللوحة بنواحي تيارت.

أما منطقة القبائل فاشتهرت بعدة أسواق فقد قدرت في بداية الاحتلال بحوالي ثمانية وستين سوقا منها خمسة وخمسون في القبائل الغربية، إلا أن الأسواق بها تلك أقامها علي خوجة عام 1720م بمنطقة ببغلية التي أصبحت تعرف بالسبت علي خوجة وسوف وادي الدفاعي كان يتوسط السوقين برج سباو[1].

الأسواق المتخصصة:تحمل هذه الأماكن أسماء خاصة مثل: سوق السمن وهي التي تباع فيها الزبدة وسوق الكتان وهي خاصة بالأقمشة ومازالت هذه التسميات إلى يومنا هذا[2].

المبحث الخامس: وضعية الخزينة الجزائرية.

إعتمد دخل الخزينة الجزائرية على عدة مصادر، من بينها:البحر وما يعود به من غنائم وأملاك الدولة والأحباس والتجارة والصناعة إلى جانب الضرائب بمختلف أنواعها كاللزمة،الاتاوات الزكاة.[3] فقد ذكر البعض بأنه يصعب تعداد ما تحتويه الخزينة من مبالغ مالية وأشياء ثمينة، وهذا راجع لاختفاء السجلات الرسمية للخزينة في جو من الغموض والتكتم، وتورط الضباط الفرنسيون وذلك لاختلاسهم كميات كبيرة من ثروات الخزينة، ولذلك فالتقديرات لثورات الخزينة قامت على أساس تقريبي مأخوذة

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص243.
[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص108.
[3] صليحة جبار، المرجع السابق، ص90.

من معلومات عن الرحالة، وتقارير القناصل، ورجال الجيش الفرنسي ومن بين التقديرات ما أورده شاو (Shaw) الذي مكث في الجزائر بين سنتي 1720_1732م، إذ قدر ثروات الخزينة بمليون فرنك ذهبا[1]، أما القنصل الأمريكي "شالر" 1822م الذي قال عن خزينة القصبة هي نتاج النهب والسلب الذي دام ثلاثة قرون، والتي تحتوي على 50 مليون دولار[2].

أما القنصل دوفال، فقد قدّرها سنة 1822م 160مليون فرنك ذهبي[3]. أما دوبورمون فقدرها بـ 80 مليون فرنك، و20 مليون فرنك من السلع والبضائع، وفي نفس الوقت أقر وزير المالية في تلك الفترة "البارون لويس"(louis) أنه لم يدخل الخزينة أكثر من 55 مليونا، أما "اسكر" فقد قال أن الرقم إلى الصواب هو 50 مليون فرنك، وحسب التقارير التي قدمها قائد الأسطول الفرنسي البحري "ديبيري" فقدلا عثر في خزينة القصبة على عدد كبير من المدافع والذخيرة الحربية بالإضافة على 98 مليون فرنك، أما "فلاندان" ففي تصريحاته ذكر أن أموال الخزينة لا تتعدي 14 مليون فرنك، أما المؤرخ أمريت"Emrit" فقدر أموال الخزينو بـ 15مليون فرنك[4].

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص160.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص180.

[3] وليام شالر، المصدر السابق، ص182.

[4] نفسه، ص180.

خـــاتـمـــة

خاتـمة

شهدت الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات حركة اقتصادية متنوعة، ولعل أهم ما يمكن استنتاجه منها:

- عرفت الحياة السياسية في الجزائر عدّة تغيرات نتيجة للإضرابات والفوضى التي حلت بها ظهرت مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الدايات والتي استقر الحكم فيها وأصبح بذلك الداي يمارس سلطة مطلقة ولم يعد لسلطة العثمانية أي صلاحيات داخل الإيالة الجزائرية فستقل الداي عن سلطة باب العالي.
- أما عن الوضعية الاجتماعية للجزائر، فقد عاشت بها عدت فئات اجتماعية ساهمت في الفلاحة والتجارة والصناعة، كما عاشت الجزائر ظروف صحية ومعيشة سيئ للغاية إضافية إلى الكوارث الطبيعية، والتي ساهمت بدورها في تقهقر إقصاد البلاد.
- عرفت الجزائر ظروف طبيعية ملائمة كالمناخ المعتدل والسهول الخصبة وتوفر المياه ساهم في تنوع المحاصيل الزراعية وجودتها خاصة الحبوب.
- شهدت الجزائر تنوعاً في محاصيلها بين الشمال والسهول والصحراء، مما ساهم في ازدهار حركة النشاط التجاري داخلياً وخارجياً.
- تنوع الثروة الحوانية بين مختلف المناطق والمقاطعات ساهمت في توفر مادة الصناعة ومختلف المنتوجات.
- أما عن الوضع الاقتصادي، فقد كانت تحكم فيه عدّت عوامل أهمها أن إقتصاد الجزائر كان موجه بالدرجة الأولى لخدمة الدايات وتوفير مصدر دائم للخزينة دون مراعاة ظروف السكان.
- ورغم أن المجتمع الجزائري كان معظمه رعوي وفلاحي إلا أنه لم توجد إشارة إلى صلاحيات أو مشاريع زراعية جدية من طرف الدايات كما أن مساهمتهم كانت منعدمة في الأغلب خاصة أن حكام الجزائر لم يحاولوا تطوير الآلة الفلاحية واقتصروا على استعمال الآلات التقليدية.

- كذلك لم تسلم الصناعة من سلبية الحكام فبالرغم من وجود بعض الصناعات والحرف إلا انها ظلت بعيدة عما كان يجري من تغيرات في أوروبا.
- أما بالنسبة للتجارة الداخلية والخارجية فقد شجع الحكام قيام تجارة الداخلية وعبر أسواق الحواضر والأرياف ولقد لعبت الأسواق دورا مهما في تنشيط التجارة الداخلية وكانت هده الأخيرة محلية تهدف إلى تلبية حاجيات السكان.
- أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد كانت تعاني الاحتكار وتوجيه التجارة لخدمة طبقة معينة (الطبقة البرجوازية)، وقد أثر هذا على اقتصادي البلاد لكن هذا لم يمنع من وجود عدة علاقات تجارية خارجية قائمة بين الجزائر وبعض الدول الأجنبية.
- أما عن العملة، فقد ظلت نادرة بالأسواق لأسباب منها اختلاطها بالمعادن وهو ما أدى إلى فقدان قيمتها ومن ثم إلى ضعفها إن لم نقل نذرتها، ومنافسة النقود الأجنبية وتضرر سمعتها عن طريق منافسة النقود المزورة والمغشوشة والتي كانت تتسرب إلى المدن الجزائرية من المناطق الداخلية وهذا ما جعل بعض الدايات يقومون بإصلاحها مالياً للحد من عملية التزوير لكن هذا لم يجدي نفعا مما ادى الى تناقص قيمة العملة حيث غزت العملات الأجنبية الأسواق الجزائرية.
- أما الخزينة فإنها تأثرت بالأوضاع السياسة الداخلية والخارجية فاختلف حجم عائداتها، وإن نمط الاداري التركي بالجزائر عمل على ضمان دخول المواد للخزينة.
- كما أن الخزينة لم تعرف عجز مالي حاد نتيجة للضرائب المفروضة، كما أنها عرفت الاستقرار في عهد الدايات إذ نقل مقرها من الجنينة إلى القصبة.
- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة.
- تشبث الدايات بنظام حكم عقيم.
- احتكار التجارة من طرف اليهود والأوروبيين خاصة الخارجية.
- فرض الضرائب أثقلت السكان.

- فرض الضرائب على البضائع المستوردة، مما أدى إلى عدم دخول قوافل تجارية وتحول طريقها بعيد عن المكس والضرائب.

ونستنتج في الأخير وبصفة عامة أن الاقتصاد الجزائري في فترة حكم الدايات عرف انتعاش في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتدهور في أوائل القرن التاسع عشر.

الملاحق

الوثيقة رقم (01): تمثل خريطة استعمال الأرض في أواخر الفترة العثمانية[1].

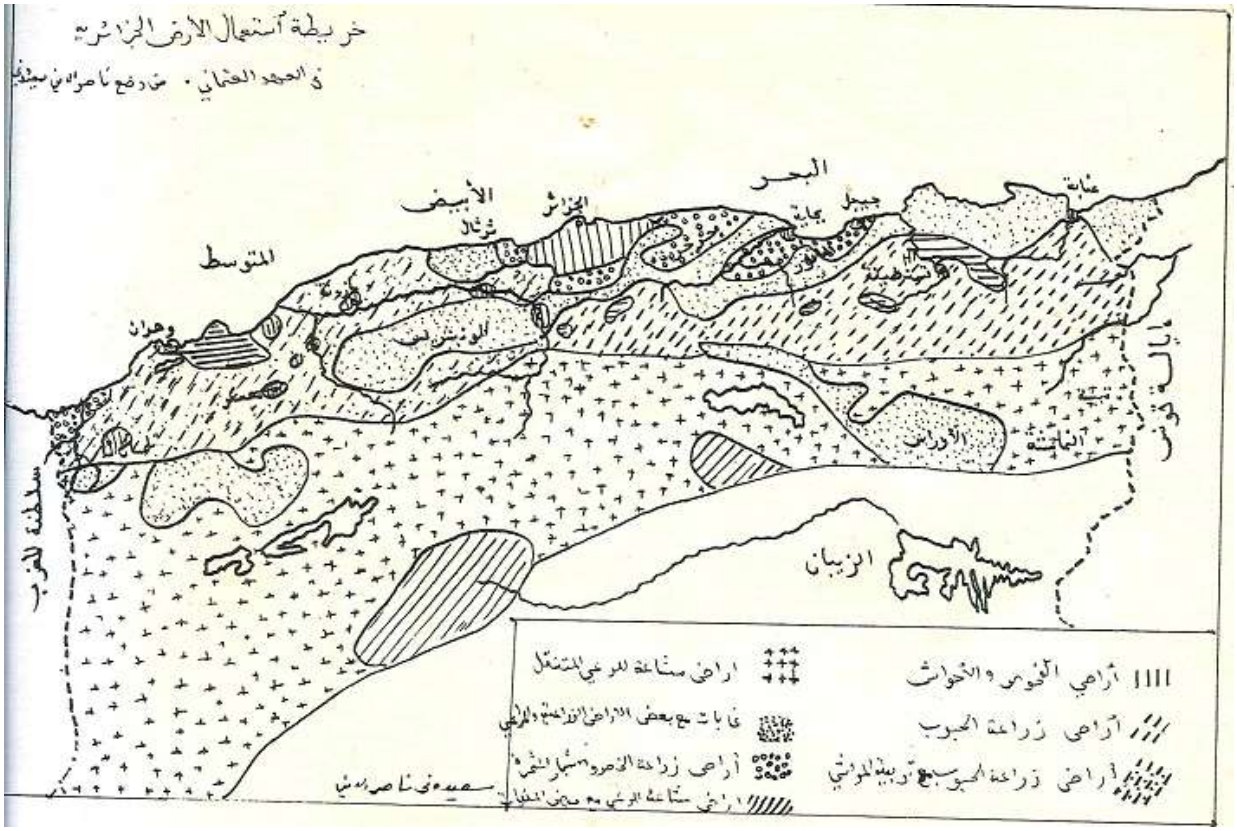

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، العهد العثماني، ص 233.

الوثيقة رقم 02 تمثل خريطة النشاط الصناعي للجزائر في العهد العثماني

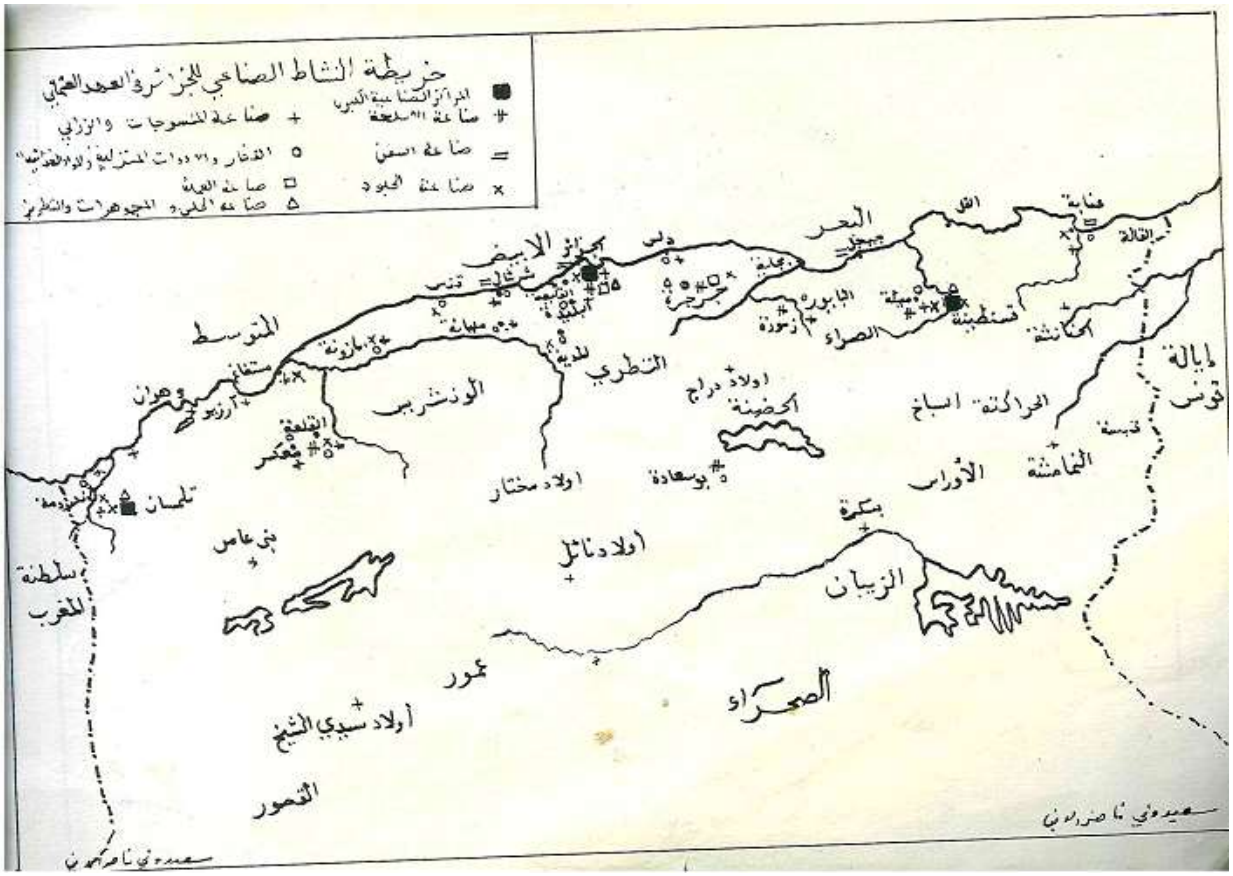

الوثيقة(03): ربع بوجو باسم السلطان محمود: محفوظ بمتحف وهران تحت رقم1825 [1].

[1] يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ط1، ص258.

الظهر

الوجه

الوثيقة (04): تمثل نقود نصف ريال دراهم باسم السلطان عبد الحميد محفوظ بمتحف وهران تحت رقم 1833[1].

[1] يمينة درياس، المرجع السابق، ص276.

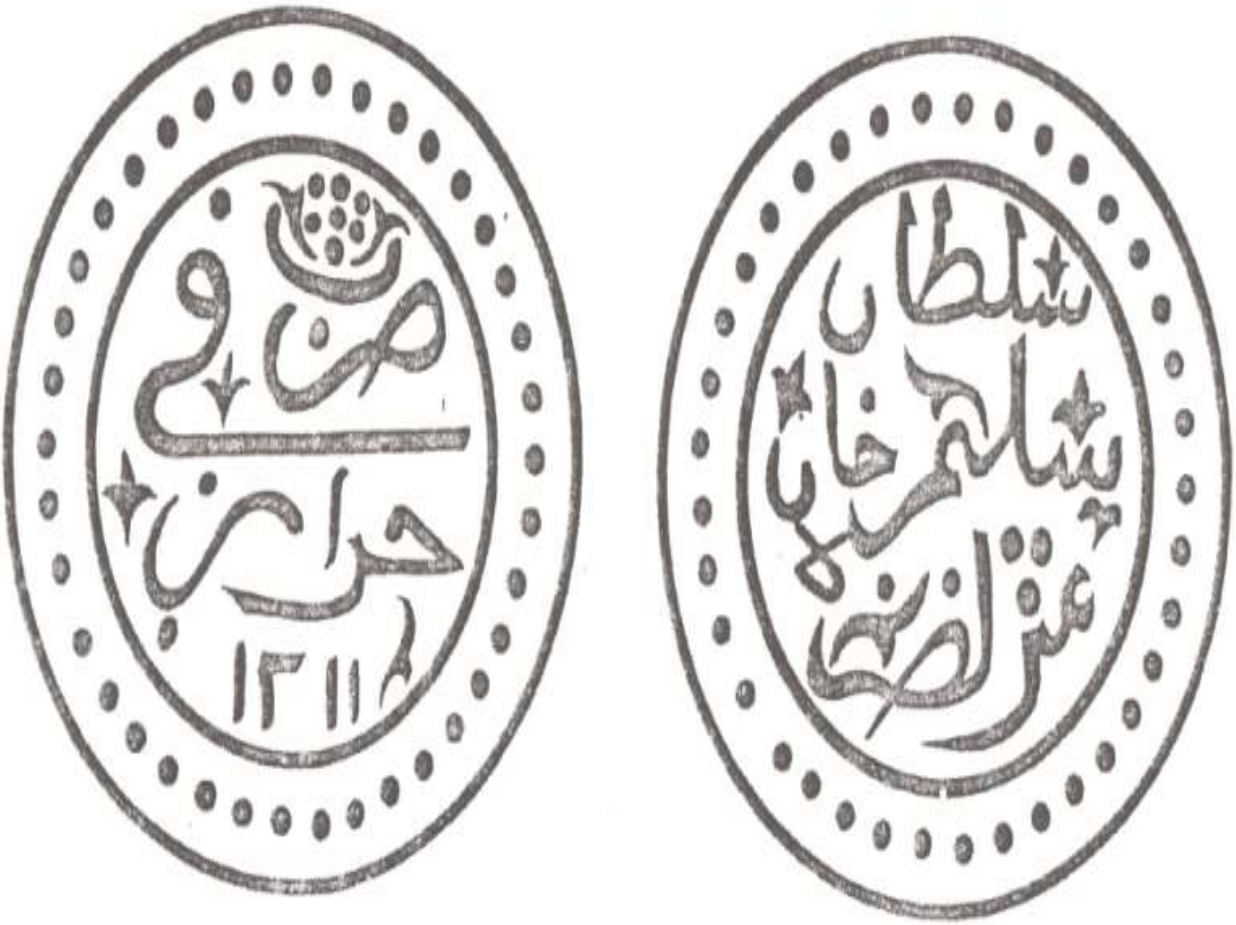

الوجه

الظهر

الوثيقة(05): جداول يمثل النقود الذهبية في العهد العثماني [1].

[1] يمينة درياس، المرجع السابق، ص241.

النوع	الوزن	المعيار	القيمة بالفرنك	المصادر والملاحضات
سلطاني	3.40 /3.55			حسب المجموعات المحفوظة في بالمتاحف.
	3.40	8.22	960	روزي، ص.105
	3.1، 87	8.13	959.82	نوشي، ص26.
			88780 837	شيفن، ص140. مارسال، ص18.
			28.56	TABLEAU
			8352	APERCU
نصف سلطاني	162/1.75 1.93	0.813	445 14.28	نوشي 26 ستيفن، ص،140 روزي ص105.
			4.4490 8.185	TABLEAU.p
ربع سلطاني	087/080 0.796	08.13		مارسال، ص18و توشني، ص26، روزي ص105
			2.9	
			2.22	روزي ص105.
			9.9	مارسال، ص18.
			7.14	توشي، ص26
			3.9	ستيفن، ص140

جدول يوضح ما كان تدفعه بعض الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر[1]:

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 244 ، 246.

الجماعة	المبلغ بالريال	المبلغ الاجمالي
الخياطون	20	3400
الدلالون	15	2685
الدباغون	14	2366
الحدادون	12	1826
التماقون		1968
الحفافون	12	1678
الكواشون	08	1102
البلاغجية	06	1690
الصباغون	10	888
الصفارون	06	1012
البابوجية	06	1012
القزازون	04	676
الغمادون	06	644
الفكاهين	01	6680
المقفوجية	02	332
بحارو الحامة		1970
الخراطون	03	499

جدول يوضح العملة وأنواعها وأوزانها للجزائر خلال الفترة العثمانية[1].

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 247.

العملة		العملة الفضية		العملة النحاسية	
أنواعها	أوزانها	أنواعها	أوزانها	أنواعها	أوزانها
الزياني الذهبي	420غ إلى 4.70غ	ضعف بوجو	19غ إلى 20غ	الخروبة	نصف موزونة 29/2غ
السلطاني	3.40غ إلى 3.55غ	الريال بوجو ريال دراهم	10غ 3.1غ إلى 3.3غ	زوج دراهم صغار	موزونة
نصف السلطاني	1.75غ إلى 1.93غ	ربع بوجو نصف ريال دراهم	2.4غ 1.4غ إلى 1.7غ	دراهم صغار	3.12غ
ربع السلطاني	0.80غ إلى 0.87غ	الصايمة الموزونة	1غ 24/1غ	صغار	

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

- **المصادر باللغة العربية:**

1. الزهار أحمد الشريف ، مذكرت أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، (1186-1246هـ / 1754-1830م)، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. الأغواطي الحاج ابن الدين، رحلة الأغواطي في شمال افريقيا والسودان والدرعية، ترجمة وتحقيق، أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة، 2011م.
3. بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م.
4. بن ميمون الجزائري محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،ى تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1972.
5. العنتري صالح ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم، يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
6. العنتري صالح ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم يحي بوعزيز، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2005م.
7. العياشي عبد الله بن محمد، الرحلة العياشية 1661- 1663م، ط1، مج1- 2، تحقيق سعيد الفاضلي، دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006م.

- **المصادر المترجمة:**

8. ج.أو، هابنسرايت، رحلته إلى الجزائر وتونس وطرابلس، 1145هـ/1732م، ترجمة وتحقيق سعيدوني ناصر الدين ، دار الغرب الاسلامي، تونس، د و ن.

9. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816-1824)، تعريب وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشرو والتوزيع الجزائر، 1982.

- **المراجع باللغة العربية:**

10. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني1792-1830، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985.

11. // // ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصر، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988م.

12. // // ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م.

13. عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود على عمر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.

14. بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الجزائر، 1979.

15. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجة للشرق الجزائري في الفترة مابين1792-1930، الجزائر، ط2، 1984م.

16. سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م.

17. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر دار الثقافة، بيروت لبنان، طبعة جديدة ومنقحة، 1980،ج3.

18. بن خروف عمار ، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب، في القرن 10هـ و16 م، دار الأمل للطباعة والنشر، 2008، الجزائر، د ط، ج2.

19. قشي فاطمة الزهراء، قسنطينة في عهد صالح باي (البايات)، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة،2005م.

20. مروش منور، العملة والأسعار والمداخيل، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009م.

21. سعيدوني ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي، العهد العثماني ضمن الجزائر في التاريخ، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج4.

22. درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ط1.

– المراجع باللغة الأجنبية:

1-Devoulx.A. Tachriffat Recueil de notes historique sur l’ ancienne régence de l’oueieane regene d’Alger 1853.

2- Ventur De Paradis: Alger au XVIII éme siécle Paus Ed Sindbad 1983.

3- l’époque ottomne, paris Ed sindbad,1985.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

23. بن خروف عمار، أراضي الملك في الجزائر العثمانية، رسالة ماجيستير، الجزائر،1981.

24. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007-2008م.

25. رزقي فهيمة، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا-قسنطينة- دراسات أثرية فنية، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

26. سعيداني محفوظ، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلة) من مطلع القرن 18م/12هـ إلى 1830م/1245هـ، ماجيستير جامعة الجزائر،2011-2012.

27. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

28. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830 (مقاربة اجتماعية اقتصادية) رسالة دكتوراه، الجزء الأول، الجزائر 2000-2001.

29. قشاعي موساوي، مواساوي فلة النظام الضريبي بالريفي القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837م، ماجستير، جامعة الجزائر، 1989-1990م.

30. نواصر عبد الرحمان مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات، ماجسيتير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

31. يوسف أمير، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية1081– 1246هـ/ 1671 م – 1830 م، أطروحة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009 – 2010م.

- **المقالات:**

32. أوزايد بالحاج، بوسليم صالح، تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، 2017م.

33. توفيق دحماني، أيالة الجزائر العثمانية، بين موارد البحر والضرائب، مجلة الآداب، جامعة الجزائر، 2- 1- ملحق العدد 122، 2017م.

34. سعيدوني ناصر الدين ، موظفو مؤسسة الاوقاف من خلال وثائق الارشيف الجزائري، من الحياة الفكرية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني للاستاذ عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1990م، ج 2، ص37.

35. سعيدوني ناصر الدين، الخزينة الجزائرية 1800-1830، المجلة التاريخية المغربية، العدد7-8، جانفي1977، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1976.

الفهارس

- فـهرس الأعلام

- إبراهيم باشا: 23.
- إبن الفقون: 28.
- ابن المليح: 50.
- إبن حمادوش: 49.
- أحمد باي: 16، 67.
- الحاج أحمد: 51.
- الحاج شعبان:66،11.
- الرايس حميدو:41.
- عائلة المسطول:50.
- عبد الرحمان العطار:49، 50.
- عبد السلام:50، 51.
- عبد القادر القزاز:50.
- عبد الله العلج:57، 59.
- عبدي باشا:23،08، 11.
- علال المسطول: 50.
- علي باشا نقسيس:23.
- علي خوجة:71،70.
- علي شاوش:08، 11.
- غطاس :19.
- فلاندان:71، 72، 74.
- فونتيري دوبرادي:30.

- قدور العطار بن السيد الطيب:48.
- محمد الدباح:14، 16.
- محمد بكداش:35.
- محمد بن عثمان:18.
- محمد بوعينين: 49، 50.
- محمد عثمان باشا:23.
- محمد قردناش:32.
- مصطفى الحداد: 49.
- مصطفى باشا: 22.
- وليام شالر: 34،73.

فهرس الأماكن والبلدان:

- الأبيار: 33.
- الأبيض سيد الشيخ: 64.
- الاربعاء: 64.
- اسطنبول:11.
- الأغواط: 32.
- أولا يعقوب: 63.
- باب عزون: 33.
- بريان: 18،32.
- بسكرة: 31،48،62،63.
- بني ميزاب: 63.
- بوسعادة:71.
- تركيا: 44.
- تقرت: 18.
- تلمسان: 16،18،21،64،70.
- تونس: 32،34،62.
- تيارت: 62،71،72.
- الجزائر: 29،31،32،33،34.
- الجنوب الوهراني: 33.
- جنوب قسنطينة: 33.
- الحامة:33،58.

- الصحراء:13،18،64،70،71.
- طرابلس: 31،62.
- عنابة: 29،31،34،35.
- مازونة: 14،16.
- متليلي: 64،70.
- المشرق العربي: 21،62.
- معسكر:29،30،31،44.
- المغرب الاقصى: 64،65،68.
- مليانة: 30.
- المنيعة: 64.

فهرس القبائل والجماعات

- الأتراك: 04، 13، 14، 26، 31، 44، 63.
- الأندلسيون: 13.
- الأوروبيون: 20.
- أولاد عنان: 70.
- أولاد عياد: 70.
- أولاد نايل: 60.
- بني راشد: 14، 45، 49.
- زنوج: 19.
- زواوة: 19، 54.
- العثمانيون: 04، 13، 37.
- قبائل الرعية: 40.
- قبائل الشعانبة: 61.
- قبائل المخزن: 21.
- قبائل ممتنعة: 21.
- الكراغلة: 14،18.
- اليعقوبية: 34، 40.
- اليهود: 20، 47، 48، 55، 65.

فهرس الموضوعات

الاهداء .....

شكر وعرفان.....

مقدمة.....1 - 5

الفصل التمهيدي: الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات.....**07**

المبحث الأول: مميزات فترة الدايات سياسيا واداريا.....07

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية خلال فترة حكم الدايات.....12

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية خلال فترة الدايات. 23

الفصل الأول: الزراعة في الجزائر العثمانية **26**

المبحث الأول: ملكية الأرض في الجزائر. 26

المبحث الثاني: المحاصيل الزراعية وتوزيعها. 28

المبحث الثالث: فرض الضرائب الزراعية. 37

الفصل الثاني: نشاط المجتمع الجزائري في المجال الصناعي.....**45**

المبحث الأول: أهم الصناعات والحرف.....45

المبحث الثاني: وراثية الحرف. 49

المبحث الثالث: علاقة أصحاب الصنائع والحرف بالسلطة الحاكمة..... 52

المبحث الرابع: أنواع الضرائب المستحقة على الجماعات الحرفية.....54

الفصل الثالث: دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية. 59

المبحث الأول: التجارة الداخلية. 59

المبحث الثاني: التجارة الخارجية. 61

المبحث الثالث: العملة في عهد الدايات. 64

المبحث الرابع: الأسواق وأهميتها.....68

المبحث الخامس: وضعية عائدات بيت المال. 70

الخاتمة. 74- 75

الملاحق. .....77 - 81

المصادر والمراجع.....83 - 87

الفهارس.....89 - 94

فهرس الموضوعات 95- 96